



# الموضوع

## دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم (دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000-2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

الأستاذ المشرف:

\* أ.د/ بن سمينة دلال

إعداد الطالبة:

• عمران فوزية

السنة الجامعية: 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(... رَبِّنا لا تَزغِ قلوبنا بعد إِذْ هَدَيْتَنا وَهَبْ

لنا من لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ...)

الآية 80 من سورة آل عمران

# إهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ، إلى التي كانت لي بعد رعاية الله العزيز الكريم

،خير حافظ وراع و مسؤول:

« أمي الحبيبة أطال الله عمرها وحفظها لنا وأدام حبها ورعايتها لنا»

إلى الحبيب والصديق و الأخ والأقرب إلى الفؤاد و الخواطر:

" أبي قرة القلب "

إلى من شاركني صعابي وأعانني على تجاوزها فكان لي سند و معين

"زوجي الكريم"

وإلى من شاركوني جميع مراحل حياتي وكانوا جزءا منها جميع إخوتي وأخواتي وأولادهم

وبناتهم و أزواجهم.

وإلى كافة الأهل والأقارب الأحبة ، وإلى كل من لقنني من العلم حرفا والمعرفة بحرا إلى

جميع أساتذتي الكرام وإلى كل من شاركني هذا العلم من بعيد أو قريب

إلى كل الأصدقاء و الزملاء الذين عرفتهم منذ وطئت قدمي المدرسة .

" شكرا جزيلا لكم جميعا "

عمران فوزية

# شكر وعرّفان

أشكر الله الذي لا إله إلا هو على جليل نعمه وعظيم فضله، إذ أتاح لي إنجاز هذا العمل ورزقني القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتني، فله الحمد والشكر، فهو الموفق المسدد المعين على الخير والبر.

من العبد المعترف بتقصيره وعجزه الراجي رحمته وعفوه {ولئن شكرتم لأزيدنكم }

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.  
ومن منطلق قول الرسول رسول الله صلى الله عليه و سلم ((من لا يشكر الله لا يَشكر الناس))

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذتي العزيزة الأستاذة الدكتورة"بن سميّة دلال" على إشرافها المتميز ودعمها المتواصل ونصائحه القيمة، تقديراً لجهداتها المبذول كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على تحملهم مشاقّة قراءة الرسالة ومناقشتها وعلى توجيهاتهم وتصويباتهم مما يؤدي إلى تكميل الرسالة وتتميمها.

عمران فوزية

تناولت هذه الدراسة موضوع دور السياسة النقدية في مكافحة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 حيث أصبحت السياسة النقدية منذ قانون 1090 تمارس دور التأثير في حجم المعروض النقدي وذلك وفق ما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة بشكل عام وظاهرة التضخم بشكل خاص بهدف مكافحة هذه الأخيرة .

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى الدور الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية للحد من التضخم بالاستناد على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة والتي تمارس البعض منها في الجزائر بشكل يتناسب مع طبيعة وخاصة اقتصادها و تكون ذات فعالية في مجتمعها ونذكر من هذه الأدوات معدل الاحتياطي الإجمالي ومعدل إعادة الخصم ، وقد تمكنت فعلا هذه السياسة من التعامل مع هذه الظاهرة والتخفيف من خطورتها خلال الفترة 2000-2016.

### الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية ، معدل إعادة الخصم ، التضخم، الجزائر

# Résumé

---

Cette étude portait sur le rôle de la politique monétaire dans la lutte contre l'inflation en Algérie de 2000 à 2016. La politique monétaire depuis 1963 est désormais chargée d'influencer le volume de la masse monétaire en fonction des conditions économiques actuelles et de l'inflation en particulier afin de lutter contre ce dernier.

Nous avons atteint par cette étude le rôle important joué par la politique monétaire pour réduire l'inflation sur la base d'un ensemble d'instruments directs et indirects, dont certains sont pratiqués en Algérie proportionnellement à la nature et au caractère de son économie et efficaces dans sa société. Nouvelle déduction, cette politique a effectivement été en mesure de faire face à ce phénomène et d'en atténuer la gravité au cours de la période 2000-2016

**Les mots clés :**

**Politique monétaire, taux de remboursement, inflation, Algérie.**

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	الشكر والعرفان
	ملخص بالعربية
	ملخص بالفرنسية
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ	مقدمة
أ	تحديد الإشكالية
أ	فرضيات الدراسة
ب	إطار الدراسة
ب	أسباب اختيار الموضوع
ب	أهمية الدراسة
ب	أهداف الدراسة
ب	المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة
ت	دراسات سابقة
ت	صعوبات الدراسة
ت	خطة وهيكل الدراسة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية</b>	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: نظرة عامة حول السياسة النقدية
7	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها
8	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
15	المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية
19	المبحث الثاني: التحليل الفكري للسياسة النقدية
19	المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للسياسة النقدية
21	المطلب الثاني: التحليل الكينزي للسياسة النقدية
25	المطلب الثالث: التحليل الفكري النقدي للسياسة النقدية
28	المبحث الثالث: أساسيات السياسة النقدية

28	المطلب الأول: اتجاهات السياسة النقدية
29	المطلب الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية
30	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
37	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الإطار النظري لظاهرة التضخم	
39	تمهيد
40	المبحث الأول: نظرة عامة حول ظاهرة التضخم
40	المطلب الأول: تعريف ظاهرة التضخم و أنواعه
43	المطلب الثاني: أسباب التضخم وآثاره
49	المطلب الثالث: طرق قياس التضخم
52	المبحث الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم
52	المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي لظاهرة التضخم
53	المطلب الثاني: التحليل الكينزي لظاهرة التضخم
55	المطلب الثالث: التحليل المعاصر لظاهرة التضخم
57	المبحث الثالث: وسائل مكافحة ظاهرة التضخم
57	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في مكافحة ظاهرة التضخم
59	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية في مكافحة ظاهرة التضخم
60	المطلب الثالث: أدوات أخرى لمكافحة ظاهرة التضخم
62	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: السياسة النقدية والتضخم	
64	تمهيد
65	المبحث الأول : مسار السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2016
65	المطلب الأول: الوضعية النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2016
72	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
74	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000.2016
78	المبحث الثاني: ظاهرة التضخم
78	المطلب الأول : تقييم دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم
80	المطلب الثاني : أنواع التضخم في الجزائر
81	المطلب الثالث : آثار التضخم على المجتمع الجزائري



## فهرس المحتويات

---

83	خلاصة الفصل الثالث
85	خاتمة
85	نتائج اختبار الفرضيات
86	نتائج الدراسة
86	اقتراحات وتوصيات
88	قائمة المصادر والمراجع

## قائمة الأشكال والجداول

### أولاً: قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
66	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	1
69	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	2
75	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	3
76	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	4
78	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	5

ثانياً: قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	علاقة النقود بالمستوى العام للأسعار	1
20	تحديد سعر الفائدة بتقاطع منحني الإدخار مع الإستثمار	2
22	يوضح علاقة الإستثمار بالفائدة	3
22	علاقة الطلب الكلي بالدخل الكلي	4
23	منحني الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة	5
24	السياسة النقدية و مصيدة السيولة	6
25	منحني الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة	7
52	المستوى العام للأسعار	8
67	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2016	9
70	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2016	10
75	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2016	11
77	تطور معدل البطالة خلال الفترة من 2000-2016	12
79	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016	13

مقدمة

تعد السياسة النقدية أحد أنواع السياسة الاقتصادية والتي تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم إذ تعمل هذه السياسة على التحكم في هذا الأخير من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي وذلك بالاستناد على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة بهدف مكافحة الظاهر الاقتصادي التي تهدد الاقتصاد بشكل عام والاقتصاد الوطني بشكل خاص.

من خلال التطورات الاقتصادية التي شهدتها تاريخ الفكر الاقتصادي من جانب النقد قامت بإعطاء العديد من وجهات النظر حول السياسة النقدية و ظاهرة التضخم وذلك من خلال تحليل الأخيرتين وتفسيرها من عدة جوانب وكل ذلك في سبيل ايجاد تفسير سليم يساعد على التعامل مع ظاهرة التضخم بواسطة السياسة النقدية. وابتداء من سنة 2000 عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات إيجابية بسبب ارتفاع في الموجودات الخارجية الناتجة عن ارتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات، وهذا ما انعكس على تشكيل فوائض نقدية كبيرة في السوق النقدية.

ظهر مع بداية الألفية الثالثة تطبيق سياسة نقدية بصورة مستقلة في سياق اقتصاد السوق، حيث تلعب دورا فعالا من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية، كاستقرار الأسعار، النمو الاقتصادي وتحقيق الإستقرار الداخلي.

ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

**ما هو دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 . 2016**

وبندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي حاولنا الإجابة عليها من خلال دراستنا هذه وهي:

- ❖ فيما تتبلور وسائل مكافحة ظاهرة التضخم ؟
- ❖ ماهي أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر؟
- ❖ ما هي أهم أهداف السياسة النقدية الجزائرية في إطار مكافحة ظاهرة التضخم؟

### 1. فرضيات الدراسة

لمناقشة الإشكالية والإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تتبلور وسائل مكافحة التضخم في ثلاث زوايا أولاها وسائل مكافحة التضخم باستخدام السياسة النقدية وثانيها باستخدام السياسة المالية وثالثها وسائل مختلفة.
- تحاول السياسة النقدية جاهدة التحكم في ظاهرة التضخم في الجزائر وذلك بالاستناد على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة.

- تهدف السياسة النقدية الجزائرية في إطار مكافحة ظاهرة التضخم إلى وضع مستوى معين من معدل التضخم يتماشى مع المعدل المستهدف.

### 2. تحديد إطار الدراسة

بالنسبة للإطار المكاني قمنا بدراسة حالة الجزائر أما بالنسبة للإطار الزمني تعرضنا لدراسة دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم خلال الفترة 2000 واعتبارها سنة الأساس إلى غاية سنة 2016.

### 3. أسباب اختيار الموضوع

- تنمية المعلومات حول السياسة النقدية وظاهرة التضخم.
- إبراز تطبيقات السياسة النقدية في مكافحة الظاهرة في الاقتصاد الوطني.
- طبيعة التخصص الجامعي ( نقود ومالية).

### 4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في المساهمة وإثراء الدراسات حول السياسة النقدية المطبقة في الجزائر والتعرف على دورها في مكافحة التضخم خلال الفترة 2000 . 2016.

### 5. أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة التوصل إلى:

- يعتبر الهدف الأساسي من هذه الدراسة في الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تتمثل في إلى أي حد يمكن أن تساهم السياسة النقدية في مكافحة التضخم وماذا عن واقع الجزائر في ظل هذه الظاهرة خلال الفترة 2000.2014 ؟

- معرفة وتحليل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة

### 6. المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة في الدراسة

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده قمنا بدراسته من خلال:

المنهج الوصفي التحليلي: قمنا من خلاله بسرد أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية وأدواتها وأهدافها، وكذلك النظريات الاقتصادية المفسرة لها، وقمنا بالتطرق للإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم، كما قمنا بتحليل المعطيات، من تحليل لتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهدافها التي تسعى إليها السياسة النقدية كما قمنا بتحليل معدلات التضخم خلال الفترة محل الدراسة.

### 7. دراسات سابقة

تشكل السياسة النقدية اهتماما كبيرا بالنسبة للباحثين، وقد تناولت في هذا المجال عدة دراسات سواء تعلق الأمر من جانب عام أو دراسة حالة الجزائر بشكل خاص، ومن بين هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال:

- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2010.1990، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، يبرز هذا الموضوع تحت إشكالية ماهر الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر 2010.1990 ؟ حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإلمام بظاهرة النمو الاقتصادي والمناهج المفسرة لها من خلال السياستين المالية والنقدية.

- أسماء مخاليف، محددات التضخم مع مقارنة بدوال الاستهلاك ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، يبرز هذا الموضوع تحت إشكالية فيما تتمثل أهم العوامل المسببة للتضخم في الجزائر وكيف ساهمت هذه العوامل كل على حدى في تحديد اتجاه التضخم خلال الفترة (2014.1980) ، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المفاهيم والنظريات المفسرة لظاهرة التضخم.

### 8. صعوبات الدراسة

واجهنا في إطار إعداد هذه الدراسة بعض الصعوبات نذكر منها:

الإختلاف في بعض الأرقام الإحصائية من مصدر لآخر

### 9. الخطة وهيكل البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا واختبار الفرضيات قمنا بتخصيص ثلاث فصول لهذا البحث كما يلي:

خصصنا الفصل الأول للإطار النظري للسياسة النقدية حيث قمنا بوضع في المبحث الأول وهو يمثل نظرة عامة لهذه السياسة مختلف التعاريف الخاصة بها ووضع أدوات وقنوات إبلاغ هذه السياسة أما المبحث الثاني فهو التحليل الفكري للسياسة النقدية ونختص هنا بالتحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي وأخيرا المعاصر، وفيما يخص المبحث الثالث فهو يمثل شروط نجاح السياسة النقدية وأهدافها واتجاهاتها.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لظاهرة التضخم وذلك من خلال ثلاث مباحث يمثل المبحث الأول نظرة عامة حول هذه الظاهرة يشمل هذا المبحث مختلف التعاريف الخاصة بالتضخم وأنواعه وطرق قياسه ويحتوي المبحث الثاني على التحليل الفكري لظاهرة التضخم حيث يتفرع هذا المبحث إلى التحليل الكلاسيكي

والكينزي والمعاصر أما المبحث الثالث فيحتوي على وسائل مكافحة ظاهرة التضخم عن طريق السياسة النقدية والسياسة المالية و عن طريق وسائل اخرى.

وخصصنا الفصل الثالث لدراسة قياسية للعلاقة بين السياسة النقدية ومعدل التضخم، قمنا من خلاله

بتوضيح



# الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة

النقدية

### تمهيد

تشمل السياسة النقدية حيزا هاما و جزءا معتبرا من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية وذلك بفضل تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية، كونها تحقق غايات مختلفة للسلطة النقدية من خلال مجمل أدواتها وحسب أهدافها و درجة تأثيرها في الدولة، إذ تعمل هذه السياسة على التحكم في عرض النقود أخذا بعين الاعتبار مسار النشاط الاقتصادي ودرجة ملائمة هذا الأخير مع أدوات السياسة النقدية المختلفة، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث تتضمن الآتي:

### المبحث الأول: نظرة عامة حول السياسة النقدية

ويتعرض هذا المبحث إلى تقديم مختلف التعاريف الخاصة بالسياسة النقدية وتطورها إضافة إلى تقديم أدوات السياسة النقدية المتنوعة وقنوات إبلاغ هذه السياسة.

### المبحث الثاني: التحليل الفكري للسياسة النقدية

ويتضمن التحليل الكلاسيكي و الكينزي و تحليل فريدمان لهذه السياسة.

### المبحث الثالث: أساسيات السياسة النقدية

ويتضمن أهداف السياسة النقدية و اتجاهاتها و مجمل الشروط الواجبة لنجاحها.

### المبحث الأول: نظرة عامة حول السياسة النقدية

تشكل السياسة النقدية منظومة للاستقرار الاقتصادي ودعمًا للاقتصاد الكلي في تحقيق مستوى متوازن في الجانب النقدي للبلاد وبالتالي المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

#### المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها

تعتبر السياسة النقدية إحدى مجالات السياسة الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي وذلك لما لها من دور في الجهة النقدية الخاصة بالدولة.

#### أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها : الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة - صرف العملة الوطنية - وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة.<sup>1</sup>

كما عرفت السياسة النقدية بأنها : مجموعة من القواعد والأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، خلال فترة زمنية معينة.<sup>2</sup>

وتعرف أيضاً: تلك السياسة التي لها علاقة بين النقود والجهاز المصرفي، والتي لها تأثير في عرض النقود من أجل التحكم في القدرة الشرائية للمجتمع.<sup>3</sup>

وأيضاً: الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة، وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظيف الكامل دون تضخم.<sup>4</sup>

ومنه يمكن استنتاج تعريف شامل للسياسة النقدية يتضح في أنها مسار عملي تقوم به السلطات النقدية بهدف التأثير في الجانب النقدي للبلاد وذلك بغية مساعدة السياسة الاقتصادية في ضمان وتحقيق تنمية

<sup>1</sup> مناصرية خولة، أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، 2015، ص65.

<sup>2</sup> بن سميحة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013، 2012 ، ص 128.

<sup>3</sup> لحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014، 2013، ص24 .

<sup>4</sup> هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2010، ص65

اقتصادية شاملة للاقتصاد ككل من خلال التحكم في كمية النقود المعروضة وبالتالي تحقيق مستوى نقدي متوازن للدولة .

### ثانيا: تطور السياسة النقدية

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وان الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك ، و قد كان التضخم الذي انتشر في فرنسا واسبانيا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية ، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبعث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تقوم السياسة النقدية بالتحكم في المعروض النقدي عن طريق مجمل أدواتها المختلفة التي تخدم أهداف الدولة.

وتتنوع أدوات السياسة النقدية في ما يلي:

#### 1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية (الأدوات التقليدية)

تهدف هذه الأدوات إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك و هذا بغض النظر عن كيفية استعمال هذا الائتمان ، فأداة السياسة النقدية هنا تسعى إلى التأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بنوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية ، و أبرز الأدوات الكمية المستخدمة لأداء هذا الغرض هي:

#### 1-1 سعر إعادة الخصم:

يقصد بسعر إعادة الخصم الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية، وكذلك نظير تقديم القروض للبنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإفراض.

<sup>2</sup> فوزية خلوط ، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014، 2013، ص 33.

تعتبر سياسة إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي استعملتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان، حيث استخدم بنك إنجلترا هذه الأداة لأول مرة عام 1839، و تلاه في ذلك بنك فرنسا عام 1857، ثم الاحتياطي الفدرالي الأمريكي FED عام 1913، لتستعمل لأول مرة في الجزائر عام 1972.

بالرغم من إمكانية وجود بعض الاختلافات في قائمة الأوراق المالية التي يقبلها البنك المركزي في عملية إعادة الخصم إلا أنها عموماً تتكون مما يلي:

- السندات التجارية وسندات الخزينة
- سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل
- سندات محرقة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط وطويل.
- يظهر تأثير سعر إعادة الخصم من خلال العلاقة الوثيقة الموجودة بين سعر الخصم و أسعار الفائدة في الأسواق حيث أن هذه العلاقة موجبة ، أي أن زيادة سعر الخصم يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة في الأسواق والعكس صحيح، وتعد العلاقة بين سعر الخصم وأسعار الفائدة في الأسواق محور التأثير في أسواق الائتمان إذ تعطي للبنك المركزي القدرة على التأثير. يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض معدل الخصم إذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض أو الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية لعملائها ، أما إذا أرادت السلطات النقدية تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم ومن ثم فإن هذه الأداة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو بالنقصان.

إذا أراد البنك المركزي خفض مستوى عرض النقود نتيجة وصول هذا الأخير إلى مستوى غير مرغوب فيه بسبب التوسع المفرط في منح الائتمان ، فإنه سيتبع سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى تقليص الكمية الإجمالية للنقود المتداولة ، وسيسعى البنك المركزي إلى تنفيذ هذه السياسة عبر رفع سعر إعادة الخصم وبالتالي رفع تكلفة القروض والسيولة التي تمنحها البنوك التجارية، مما يدفعها إلى خفض اقتراضها من البنك المركزي وبالتالي تقليص الائتمان أو القروض الممنوحة.

إن قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم سيقابله في نفس الوقت قيام البنوك التجارية برفع سعر الخصم أي سعر الفائدة المقررة في السوق النقدية على القروض التي تقدمها عن طريق خصم الأوراق التجارية أو المالية ، أي البنوك التجارية تقوم بتحويل تكلفة اقتراضها من البنك المركزي إلى الأفراد والمؤسسات .يؤدي قيام المصارف التجارية برفع تكلفة القروض الممنوحة لعملائها إلى انخفاض طلب الائتمان لأن العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة سيكون أقل عما كان عليه في السابق ، وبالتالي سيضع هذا الإجراء حداً للتوسع في منح الائتمان ، ما من شأنه تخفيض الإنفاق النقدي والحد من شدة الضغوط التضخمية، أما إذا رأت السلطات

النقدية بأن هناك شح في كمية النقد المتداول فإن البنك المركزي سيتبع سياسة نقدية توسعية ، حيث يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم الأمر الذي سيثجع البنوك التجارية على التوجه نحو البنك المركزي للحصول على المزيد على السيولة ، وهذا عبر تحويل جزء من أصولها المالية إلى نقود قانونية وبالتالي ستزداد احتياطياتها النقدية وقدرتها على خلق الائتمان<sup>1</sup>.

### 1-2 عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية والتجارية، بصفة عامة و الأوراق المالية الحكومية بصفة خاصة، وذلك بهدف التأثير على حجم الائتمان والعرض الكلي للنقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة. وقد يمتد نشاط البنك المركزي في هذا المجال إلى التعامل في كافة أنواع الأوراق التجارية والمالية والذهب والعملات الأجنبية، مستندا في ذلك إلى ما يحتفظ به من أسهم وسندات في محفظته المالية.

وعند شيوع حالة من الانكماش الاقتصادي غير المرغوب فيه فإن البنك المركزي يتدخل مشتريا للأوراق المالية ، مما يؤدي إلى زيادة حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية و من ثم قدرتها على منح الائتمان، وهو ما يتسبب في انتعاش النشاط الاقتصادي للدولة، ويحدث العكس عندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية، أو عند حاجته إلى الحد من الائتمان .

ومما يميز عمليات السوق المفتوحة عن غيرها من الأدوات أنها تكون في يد البنك المركزي، أي لا تتوقف هذه العمليات على مدى تجاوز البنوك التجارية، بالإضافة إلى قدرته على عملية إعادة الشراء مرة أخرى بأسعار ثابتة وفي تواريخ محددة خلال فترة قصيرة من الوقت، و ذلك بموجب اتفاقيات إعادة الشراء Repurchas Agreements (RPs) ، و هذا ما يجعله يتمتع بمرونة كبيرة في التحكم في المعروض النقدي.<sup>2</sup>

### 1-3 نسبة الاحتياطي الإجباري:<sup>3</sup>

نسبة الاحتياطي الإجباري هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي، والتي هي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك، إذ يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، وعلى البنك المركزي أن يطلب من البنوك المرخصة إيداع احتياطي نقدي إلزامي لديه بنسبة أو بنسب معينة من ودائعها المختلفة على أن لا تقل

<sup>1</sup> فائزة لعرفان، نظرية نقدية و أسواق رأس المال و المصارف، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص51، 53

<sup>2</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة و فاعلية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف ، الطبعة الأولى أغسطس

2013، ص 71-72

<sup>3</sup> ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012، ص270.

هذه النسبة عن 5% ولا تزيد عن 35% منها، إذ يقوم المصرف المركزي بتغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة، فتغير هذه النسبة يغير بدوره من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة في العالم تطبق هذه الأداة منذ 1933 لينتشر بعد ذلك استعمالها في باقي دول العالم.

يستخدم البنك المركزي تقنية الاحتياطات الإجبارية في الحالتين:

يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري المفروض على المصارف التجارية في أثناء أوقات الركود والكساد الاقتصادي، بهدف تشجيعها على منح المزيد من الائتمان المصرفي، أي دعم سيولة الجهاز المصرفي، وتعزيز قدرته على خلق النقود الائتمانية، وبالتالي التمكن من الزيادة في قروضها وبذلك تنمية المشروعات وإنعاش حركة النشاط الاقتصادي.

أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان وذلك أثناء أوقات التضخم الاقتصادي فإنه يعمد إلى زيادة هذه النسبة وبالتالي تخفيض كمية وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، أي تجميد جزء كبير من احتياطات البنك التجاري مما يؤدي على التقليل من قدرته على خلق النقود الائتمانية وبالتالي حدوث انكماش في الاقتصاد.

### 2- الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:

يأتي استخدام الأدوات الكيفية أو النوعية للتأثير على اتجاه الائتمان، و ليس حجمه الكلي ونجد من هذه الأدوات:

### 2-1 سياسة تأطير القروض:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني، وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، و تسمى أيضاً تخصيص الائتمان.

وقد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر، كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنجلترا، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح لكل طالبٍ للقرض فقط، بل يمكنها أيضاً تقييد بعض القروض سواء قروض قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل، وكذا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم.

ففي ظروف التضخم يقوم البنك المركزي بمنح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، والتي لم تكن سبباً في إحداث التضخم؛ أما عندما ينتشر التضخم بحدّة فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قروض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك، أو تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما تكون سياسة تأطير القرض مرفقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية، كالتقليل من النفقات

العمومية، تشجيع الادخارات، إصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة؛ وقد استخدم هذا الأسلوب لأول مرة كإجراء مضاد للتضخم بشكل خاص في فرنسا سنة 1948م.<sup>1</sup>

### 2-2 التنظيم الانتقائي للقروض:

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات<sup>2</sup>:

كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد معين من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ استحقاق القروض الموجهة للاستعمالات الخاصة، كما يجب التعريف بأنواع القروض الممنوعة التقديم إطلاقاً، لابد من الإشارة أن استعمال هذه الإجراءات الانتقائية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات و بالتالي وجود حالة تضخمية هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية، كأن تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات أقل أهمية الأمر الذي يتطلب متابعة ومراقبة صارمة.

### 3- أدوات أخرى للسياسة النقدية

وتتمثل في تلك الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية كأحد المكملات المصنفة تحت أدوات السياسة النقدية ويكون هذا الاستخدام حسب أوضاع وظروف الدولة.

### 3-1 الإقناع الأدبي<sup>3</sup>

نظراً للمكانة الخاصة التي يمتلكها البنك المركزي في النظام المصرفي والنقدي ولما يتمتع به من إمكانيات وخبرات تؤهله لتقويم الأوضاع الاقتصادية من حيث القوة والضعف، فإن توصياته التي يسديها إلى البنوك التجارية تحظى باهتمام كبير عند تنفيذ سياستها الائتمانية، فضلاً على ذلك فإن البنوك التجارية تتردد في الخروج عن التوجيهات التي يصدرها البنك المركزي خشية أن يقدم الأخير برفض إعادة تمويلها.

<sup>1</sup> محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013، ص310

<sup>2</sup> سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريام، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006، ص126، 125

<sup>3</sup> صبحي تادرس قريضة، النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، ص159.



إن نجاح سياسة الإقناع الأدبي، إنما تتوقف على هبة ومركز البنك المركزي وعلى شخصية المشرفين على إدارته، و يتعزز ذلك عن طريق الإفصاح عن اتجاهات السياسة الائتمانية بواسطة الإعلام كطريق مضمون للتعبير عن السياسات المرغوب فيها بالنسبة للائتمان المقدم من الوحدات المصرفية. إن وسيلة الإقناع الأدبي يمكن استخدامها كأسلوب مكمل للوسائل الأخرى المعتمدة من قبل البنك المركزي، ولكن لا يمكن عدها بديلاً عنها.

### 3-2 النشر و الإعلان<sup>1</sup>

يعتبر النشر والإعلان أداة أخرى من أدوات السياسة النقدية، وتتمثل في قيام البنك المركزي بنشر ميزانيات البنوك التجارية التي تظهر تطور أصول وخصوم البنوك التجارية بصفة دورية، أسبوعية أو شهرية، موازاة مع قيام البنك المركزي بنشر بيانات إحصائية عن بعض المتغيرات النقدية والاقتصادية، مثل: عرض النقود، ومستويات الأسعار والأجور، ومعدلات التوظيف وحجم الإنتاج... الخ، وهذه الطريقة تعتبر بمثابة وضع ضغط أدبي على البنوك التجارية، والهدف منها هو جعل الجمهور على معرفة و دراية بالسياسات التي يتبناها البنك المركزي والبنوك التجارية.

### 3-3 الرقابة والتفتيش

وتدعى أيضاً بالأسلوب الميداني، حيث يقوم البنك المركزي عن طريق موظفيه بإجراء فحص دوري وميداني لسجلات البنوك التجارية و كشوفاتها، ومراقبة عملياتها، وذلك بهدف<sup>2</sup>:

- التحقق من مدى سلامة البيانات الدورية التي تقدم من البنوك التجارية إلى البنك المركزي، وأنها تعكس الأرصدة القائمة في سجلاتها.
- فحص نظام و إجراءات العمل، والتعرف على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية بفحص عينة من القروض وملفات العملاء المدينين.
- التحقق من مدى كفاءة القائمين على إدارة البنوك التجارية وصلاحياتهم للقيام بالعمل المصرفي
- التحقق من التزام البنوك التجارية بأسعار الخدمات المصرفية، وكذا أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، خاصة عندما كان يتم تحديدها من طرف البنك المركزي.

<sup>1</sup> محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 207، 206.

<sup>2</sup> نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، إربد الأردن، 2015، ص 198.

### أهداف أدوات السياسة النقدية

يحتاج البنك المركزي إلى أدوات السياسة النقدية في مهامه الإشرافية على وحدات الجهاز المصرفي، والتي سيقوم باستخدامها من أجل التكيف التتبعي مع توجهاته المستقبلية، وارتباطاته العامة والخاصة، و بالتالي فإن لكل أداة من هذه الأدوات استخدامات تتطلبها، كما أن لها محددات تحتاجها، و ضوابط تتوخاها، و قيود تحاذر أن تقترب منها، و أخطار تحاذر أن تقع فيها خاصة أن تفاعلات البنك المركزي نحو استخدام هذه الأدوات مؤثرة و متأثرة وهو ما يعني ضرورة تحليل بيانات إضافية أخرى، قائمة على فهم العلاقات التبادلية التأثيرية المتطورة للسوق، و تفاعلاته، وعلاقتها بالجو والمناخ العام المحيط بهذه الأدوات، و بصناعة التوازنات المتفاعلة وهي توازنات فارضة لذاتها، و محققة لأهدافها، ويتم استخدامها بفاعلية للوصول إلى هذه الأهداف خاصة معالجة كل من<sup>1</sup>:

- الاختلالات التي تصيب الجهاز المصرفي، كما يحدث من انفلات الأسعار نتيجة للإفراط في التوسع النقدي، وطباعة النقود بدون تناسب مع الغطاء من الإنتاج، أو من الأداء الاقتصادي الكلي للاقتصاد وهو ما يؤدي إلى سيادة حالة من التضخم الجامح، الذي يضر الاقتصاد، ويعمل على تهميش و تكميش القوى الاقتصادية خاصة في وقت تمويل الحروب والأزمات الكارثية.
- الاعتلالات التي تصيب الجهاز المصرفي، نتيجة الانكماش والركود الحادث في الأسواق، و ما أدى عطالة و بطالة عوامل الإنتاج، وركود في المعاملات والتعاملات في الأسواق خاصة ما يحدث من إفلاس كبار العملاء وتعثر الباقي وهروب الآخرين إلى الخارج وضياع الأموال التي تم إقراضها من لهم وضياع حقوق البنوك التي أقرضت هذه الأموال.
- الفجوات التي تحدث في الجهاز المصرفي، نتيجة غياب عدد من البنوك، أو إفلاسها، أو اختفائها أو حدوث أزمة كارثية لها أدت التي توقفها عن العمل، وعدم قدرتها على استكمال تقديم خدماتها في السوق المصرفي، و بالشكل الذي يدفع إلى عدم الارتياح لنقلب السوق المصرفي، وإلى ضياع وفقد الودائع لد البنوك التي توقفت عن العمل ، وأعلن إفلاسها.

<sup>1</sup> محسن أحمد الخضيرى، البنوك المركزية فاعلية الإشراف على البنوك في عالم متغير، اترك للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016، ص 243-

### المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

إن آلية انتقال أثر السياسة النقدية هو التعبير الأكثر شيوعاً للطرق التي تؤثر من خلالها تغيرات السياسة النقدية للبنك المركزي بما فيها التغيير في العرض النقدي على الناتج والأسعار، و يعتبر العرض النقدي قناة هامة قد تؤثر من خلالها السياسة النقدية على الأسعار والناتج إلى جانب عدد آخر من القنوات.<sup>1</sup>

#### 1. قناة سعر الفائدة<sup>2</sup>

وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية عندما تعمل على رفع أسعار الفائدة الاسمية، ما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي، ومنه ارتفاع تكلفة رأسمال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة، والتحول إلى الاستثمار في العقار، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي، ومنه النمو.

#### 2. قناة سعر الصرف<sup>3</sup>

تعتبر قناة سعر الصرف أحد أهم قنوات انتقال تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، حيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية المحلية مقارنة مع سعر الفائدة العالمي، مع ثبات العوامل الأخرى، مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض الطلب على العملة المحلية و بالتالي انخفاض قيمتها وارتفاع سعر الصرف.

ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت يتدخل البنك المركزي ببيع النقد الأجنبي مقابل شراء العملة المحلية، التي تبدأ قيمتها في الارتفاع تدريجياً، وتحدث أثراً عكسية تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف تدريجياً ورجوعه إلى مستواه. فآثر السياسة النقدية غير مستمر، أما في ظل نظام سعر الصرف غير المرن فلا يتدخل البنك المركزي، بل يستمر انخفاض قيمة العملة المحلية الذي سيؤثر إيجاباً على الصادرات بسبب انخفاض تكلفة المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات الأجنبية، في حين سيكون هذا التأثير سلبياً على الواردات بسبب ارتفاع أسعارها مقومة بالعملة المحلية، وهو ما يشجع الطلب على الإنتاج المحلي، ومن ثم ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانتعاش الاقتصاد الوطني، والعكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> رديم حسين ، النقد و السياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي و الغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، 2006، ص 90.  
<sup>2</sup> بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015-2016، ص 70.  
<sup>3</sup> وردة شيان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة1، 2015-2016م، ص 100.  
<sup>4</sup> اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011م، ص 121، 122.

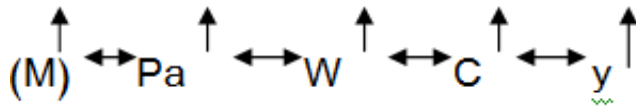
### 3. قناة أسعار الأصول<sup>1</sup>

تعتبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول وذلك تبعاً لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين وتشمل هذه الأصول: الأصول المالية (الأسهم والسندات) والأصول الحقيقية (العقارات)، ويمكن توضيح آلية انتقال السياسة النقدية عبر هذه القناة من خلال نظرية الاستثمار لـ Topin (1969)، و أثر الثروة على الاستهلاك لـ Modigliani (1971).

#### 3-1 نظرية الاستثمار لـ Topin:

تعرف هذه النظرية كذلك بنظرية المعامل  $q$  لـ Topin، والتي تبحث في العلاقة بين التغيرات التي تحدث في أسعار الأسهم والتغير في الاستثمار، ويعرف المعامل  $q$  على أنه النسبة بين القيمة السوقية للمؤسسة وتكلفة استبدال رأسمال، فإذا كان  $q$  مرتفعاً فهذا يعني القيمة السوقية للمؤسسة تكون مرتفعة مقارنة بتكلفة الاستبدال والاستثمارات الجديدة المنتجة هي أقل تكلفة مقارنة بالقيمة السوقية للمؤسسة، ما يشجع على زيادة الاستثمار.

وحسب نظرية المعامل  $q$  لـ Topin فإن أثر السياسة النقدية على الاقتصاد يكون من خلال تأثيرها على قيمة الأسهم، حيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية (زيادة عرض النقود) إلى انخفاض في سعر الفائدة (i) وبالتالي ارتفاع في الأسعار السوقية للأسهم ( $P_a$ )، ما ينتج عنه ارتفاع المعامل  $q$  وبذلك يزيد الاستثمار (I) فيرتفع الطلب الكلي ومنه ارتفاع في حجم الإنتاج  $y$ .

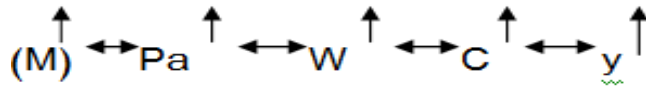


#### 3-2 أثر الثروة على الاستهلاك

بالإضافة إلى قناة Topin للاستثمار هناك قناة أخرى عن طريقها ينتقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد وهي أثر الثروة على الاستهلاك، والتي قام بتوضيحها Modigliani من خلال نموذج لدورة الحياة، والذي يرى بأن الفرد يجب أن يحصل على استهلاك مستقر ليس فقط لفترة زمنية محددة وإنما طيلة سنوات حياته، فالفرد يحصل على تيار من الدخل يكون منخفضاً نسبياً في بداية و أواخر سنوات حياته، في حين يكون مرتفعاً في مرحلة شبابه بهذا يكون الدخل أكبر من الاستهلاك في هذه المرحلة، أما بعد ذلك فإن الفرد لن يكون له مصدر لتمويل استهلاكه سوى عن طريق السحب من مدخراته السابقة.

<sup>1</sup> منيرة النوري، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2016-2017م، ص، ص122، 123، 124.

إذا وفق هذه النظرية فإن الاستهلاك يتوقف على القيمة الحالية لثروة الفرد، من هنا استطاع Modigliani الربط بين السياسة النقدية و زيادة الاستهلاك من خلال تأثير الثروة على الاستهلاك حيث يبين بأن السياسة النقدية التوسعية ستؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية و بالتالي ارتفاع أسعارها (Pa) فتزيد بذلك (W) ثروات الأفراد أصحاب هذه الأسهم الذين سيرفعون من استهلاكهم من السلع والخدمات، وبما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي فإن زيادة هذا الأخير ستؤدي إلى زيادة الإنتاج (y).



#### 4. قناة الائتمان<sup>1</sup>

يمكن للسياسة النقدية في حالة اعتمادها على قناة الائتمان المصرفي أن تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية و من ثم على الناتج المحلي الإجمالي، و يستند اللجوء إلى هذه القناة إلى فرضية نقص أو عدم كمال السوق المالي أي عدم تكافؤ الائتمان المصرفي و السندات أو الأوراق المالية الأخرى كمصدر تمويل بالنسبة لبعض المقرضين، بالإضافة إلى عدم النظر إليها كبديل كاملة في محافظ البنوك التجارية.

قد يجد بعض المقرضين صعوبة في الحصول على قروض في ظل سوق مالي متقدم بسبب عدم تماثل المعلومات لدى المقرضين و المقرضين، ما من شأنه أن يرفع من تكلفة التمويل المقدم بسبب لجوء المقرضين إلى التحري و الاستقصاء على هؤلاء المقرضين.

قد يتجه هؤلاء المقرضون الذين يواجهون مشاكل في التمويل إلى البنوك التجارية، إذ تتوفر لدى هذه الأخيرة المعلومات الكافية حول المقرضين نتيجة لعلاقتها مع أوساط العمل المحلية.

تتضح مما سبق أهمية الائتمان المصرفي في توفير التمويل للمقرضين سواء كان البديل الوحيد أو وجدت بدائل أخرى.

لا يمكن للسياسة النقدية أن تعتمد على قناة الائتمان المصرفي للتأثير على النشاط الاقتصادي إلا في ظل توفر شروط معينة هي:

- يجب أن تعتمد المؤسسات على الائتمان البنكي بدرجة أولى من أجل تمويل مشاريعهم أي أن لا يكون للائتمان البنكي بدائل ممكنة في الاقتصاد.

<sup>1</sup> محمد الأمين وليد طالب ، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016م، ص،ص 121،122.

- يجب أن تتحكم السياسة النقدية في قدرة البنوك على منح الائتمان، و يمكن القول عموماً بأن هذه القناة تنقل أثر السياسة النقدية عبر قناتان أساسيتان هما : الأثر على توفر الائتمان المصرفي Bank Landing Channel، و الأثر على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة Balance sheet Channel.

### 4-1 أثر توفر الائتمان المصرفي

يؤدي إتباع سياسة نقدية توسعية إلى زيادة حجم الودائع والاحتياطيات لدى البنوك التجارية وبالتالي زيادة الائتمان البنكي أي هناك علاقة طردية بين زيادة الائتمان البنكي و زيادة الاستثمارات و في النهاية زيادة الناتج الإجمالي.

تؤثر هذه القناة بدرجة أولى على المؤسسات الصغيرة أو الحديثة التي تكون مجبرة على التوجه نحو البنوك من أجل الحصول على الائتمان نظراً لعدم توفرها على مصادر تمويل أخرى.

### 4-2 أثر المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة:

يؤدي إتباع سياسة نقدية توسعية إلى تحسين المركز المالي أي صافي ثروات كل من شركات قطاع الأعمال و القطاع العائلي، و هذا بسبب انخفاض أسعار الفائدة التي يقابلها ازدياد التدفقات النقدية للشركات و العائلات.

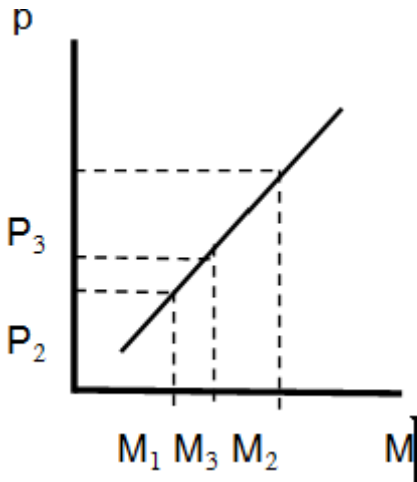
### المبحث الثاني: التحليل الفكري للسياسة النقدية

تستند السياسة النقدية إلى مجموعة من النظريات والأفكار التي اهتمت بهذه الأخيرة وناقشتها من عدة جوانب أين وضعت هذه الأفكار التحليل الفكري لهذه السياسة.

#### المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للسياسة النقدية

في بداية القرن العشرين كانت الفكرة السائدة هي فكرة حيادية النقود للمفكر الاقتصادي جون باتيست ساي وقانونه القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له، وأن النقود هي مجرد أداة للمبادلات لا أثر لها على النشاط الاقتصادي. و مع تطور الفكر الكلاسيكي بدأت تظهر أهمية السياسة النقدية في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup> وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق، وبموجب ذلك فإن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالتغيرات في كمية النقود المعروضة، وإن التوسع النقدي سيقود إلى التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية سيتكيف تلقائيا مع توقعات استمرار التضخم، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة حجم الإنتاج كون هذا الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحسب ما افترضه الكلاسيك<sup>2</sup> لهذا اعتبر هذا الفكر أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات<sup>3</sup>. ويمكننا توضيح هذا كله من خلال الرسم التالي:

الشكل (1) علاقة النقود بالمستوى العام للأسعار



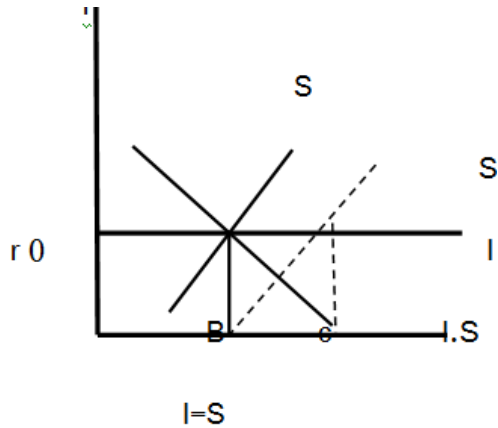
<sup>1</sup> بناني فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، 2008-2009م، ص101.

<sup>2</sup> بلعاش ميادة، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014.2015م، ص 111.

<sup>3</sup> درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 239.

ويتضح من الرسم أن زيادة كمية النقود من M2 إلى M3 سوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار من P2 إلى P3، لذا تبرز أهمية التحكم بكمية النقود المعروضة من قبل السلطات النقدية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ويتضح أيضا أن العلاقة بين المستوى العام للأسعار و كمية النقود المعروضة هي علاقة طردية متغيرها التابع هو المستوى العام للأسعار و متغيرها المستقل هو كمية النقود المعروضة، وبذلك فإن التحليل الكلاسيكي يرسم وظيفة واحدة للنقود هي وظيفة "وسيط للتبادل" في داخل اقتصاد عيني تتبادل فيه المنتجات و النقود حسب التحليل، هي سلعة أيضا "أو منتج"، أي أن الكلاسيكيين ينكرون وظيفة النقود المهمة في كونها مخزنا للقيمة و أداة للادخار لذا فإنهم يرون أن كامل الادخارات الوطنية توجه إلى الاستثمار بحكم فعالية سعر الفائدة الذي يتحدد كسائر الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة عن طريق عرضا و طلبها، و بما أن حجم الطلب ثابت و سعر الفائدة يتحدد بعرض النقود والطلب عليها فإن الادخار سوف يتحول بصورة تلقائية إلى الاستثمار.

ويوضح ذلك من خلال الرسم التالي، والذي يبين أن سعر الفائدة يتحدد عن المستوى ( $r_0$ ) نتيجة تقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار في النقطة (A)، وعند النقطة B يتساوى فيها حجم الادخار مع حجم الاستثمار، و عندما يرتفع حجم الادخار (S) إلى (S1) فيترتب على ذلك زيادة الادخار في الاستثمار أيضا (من النقطة B إلى النقطة C).



الشكل (2) تحديد سعر الفائدة بتقاطع منحنى الادخار مع الإستثمار

ويتضح من الرسم أيضا أن سعر الفائدة يتناسب عكسيا مع حجم الاستثمار بينما يتناسب طرديا مع حجم الادخار، مما يضمن تقاطع المنحنيين، و بذلك فإن سياسة الاستقرار الاقتصادي وتوجيه الاقتصاد الوطني نحو النمو يعتمد بالدرجة الأولى على السياسة النقدية دون الاهتمام مطلقا بالسياسة المالية، و السياسة النقدية . كما يرى الكلاسيكيون . لوحدتها يمكنها معالجة الاختلالات خاصة في فترة الكساد الاقتصادي من خلال اللجوء إلى زيادة كمية النقود التي بدورها تؤدي إلى تنشيط الوضع الاقتصادي من خلال تحسن مستويات الأسعار. أما أثناء



فترات التضخم الاقتصادي و حدوث ارتفاعات كبيرة في الأسعار يتم اللجوء الى تقليل كمية النقود المعروضة مقابل حجم الإنتاج الموجود، و بالتالي الضغط على المستوى العام للأسعار بالانخفاض.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : التحليل الكينزي للسياسة النقدية

أدت أزمة الكساد الكبير (1929-1933) إلى انهيار التحليل التقليدي بعد عجز تحليله عن إيجاد حل لهذه الأزمة، لذلك تحول الاهتمام من دراسة التغير في الأسعار العامة التي اهتمت به النظرية التقليدية إلى دراسة سلوك النقود و أثرها على مجمل النشاط الاقتصادي وعلى أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية<sup>2</sup> حيث كانت للمدرسة الكينزية أفكارها في العديد من الأنشطة ، وقد ادعى جانب كبير منهم إلى التقليل من فعالية السياسة النقدية وتفضيل السياسة المالية عليها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتتنظر النظرية الكينزية إلى التغيرات في المكونات المختلفة للطلب الكلي على أساس أنها ذات تأثير هام على مستوى النشاط الاقتصادي، ويتجهون إلى تفضيل السياسة المالية عليها على حساب السياسة النقدية.<sup>3</sup>

يجب أن نميز في الفكر الكينزي بين تأثير سياسة نقدية توسعية و سياسة نقدية مقيدة على الاستثمار، و يختلف أثر الإجراءات النقدية في مراحل الظروف الاقتصادية فهناك تقييد للطلب في مرحلة التوسع و إجراءات لتنشيط الطلب في مرحلة الركود.

### أولاً: تأثير السياسة النقدية التوسعية على الاستثمار:

يرى الكينزيون أن زيادة العرض النقدي (مع ثبات الأسعار) يؤدي إلى زيادة العرض النقدي الحقيقي، (و يتفاعل سوق النقد والسندات) ينخفض سعر الفائدة، فيزيد الإنفاق الاستثماري فيزيد الإنتاج الكلي المطلوب ( و عند مستوى الأسعار نفسه) يخلق طلب زائد على السلع مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار<sup>4</sup> ويمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال التالية:

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، ص 240، 241، 242.

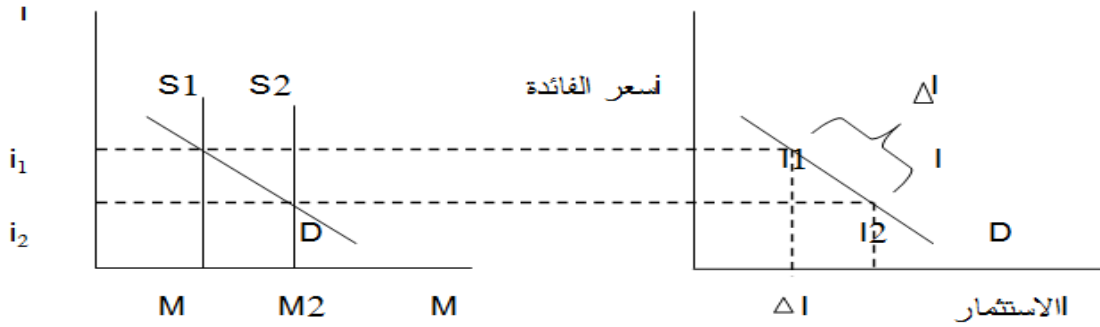
<sup>2</sup> لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتب حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 45.

<sup>3</sup> عمر شريف ، السياسات الاقتصادية و أدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي ، مداخلة علمية، جامعة باتنة، ص 15

<sup>4</sup> جمال بن دعاس ، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص 119.

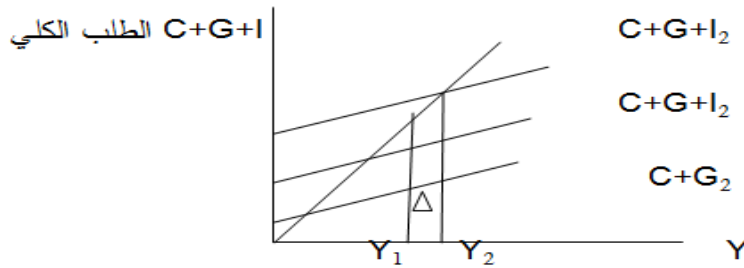
يوضح الشكل علاقة سعر الفائدة بعرض النقود

الشكل (3) يوضح علاقة الإستثمار بالفائدة



المصدر: جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الاقتصادي، ص 119

الشكل رقم (4): علاقة الطلب الكلي بالدخل الكلي



وفي هذا المجال تقوم السلطة النقدية بالدخول إلى السوق المفتوحة مشترياً السندات لزيادة عرض النقود من M1 إلى M2 وعند انخفاض سعر الفائدة الأول ( $i_1$ ) إلى ( $i_2$ ) في الشكل (أ) يزداد عرض النقود، و لذلك يحاول الأفراد شراء السندات وغيرها من الأصول المالية طالما توفرت لديهم السيولة، ويترتب على هذا انخفاض سعر الفائدة، و لكن الاستثمار سوف يرتفع من  $I_1$  إلى  $I_2$  (في شكل (ب))، و بالتالي حسب كينز إن الاستثمار الجديد سوف يعمل على زيادة الدخل بقدر أكبر من هذه الزيادة المحققة في الطلب من خلال عمل المضاعف، ولكن عمل المضاعف يتطلب وقتاً حتى يمارس آثاره، وهذه هي عملية انتقال السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي عند الكنزيين الذين يرون أن ميكانيزم انتقال أثر التغيير في كمية النقود إلى الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي سوف يفشل، وبالتالي تفشل معه السياسة النقدية أو تقل فعاليتها.

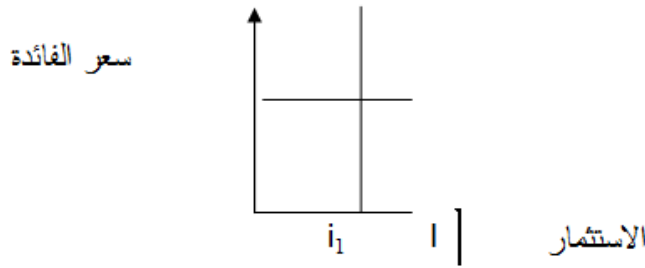
ثانياً: تأثير السياسة النقدية المقيدة على الاستثمار:

مما يجدر الانتباه إليه هو أن ارتفاع معدلات الفائدة لا يعتبر عاملاً أساسياً لتقييد الطلب الكلي، وهذا ليس لضعف مرونة الإنفاق الاستثماري بالنسبة لمعدل الفائدة، بل أن ارتفاع تكلفة النقد تطرح عوائق و قيود، فارتفاع معدلات الفائدة من الممكن يتسبب في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل و هذا يمكن أن يحدث التضخم، وعندما تكون القيود على الإقراض عامة وقطاع العائلات في تخفيض مشترياتها تنقل إيرادات المؤسسات و تنخفض مبيعاتها.

كما ناقشت النظرية الكينزية فعالية السياسة النقدية عندما يكون الطلب على النقود مرنا مرونة تامة بالنسبة لسعر الفائدة وهو ما افترضه الكينزيون، وعندما يكون سعر الفائدة غير مرن تماما بالنسبة للاستثمار.

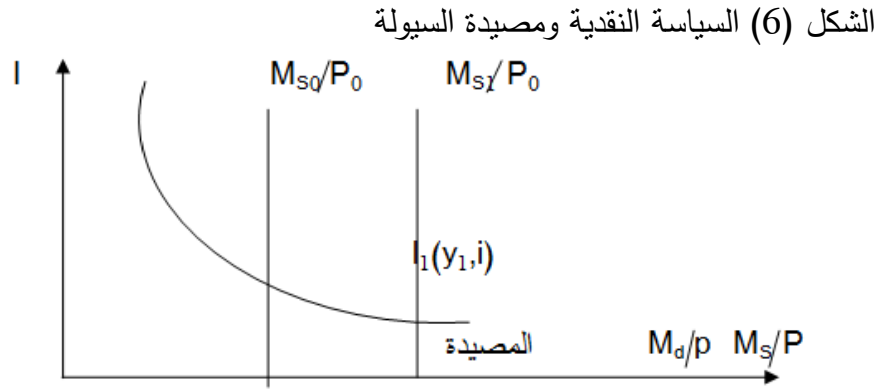
### ثالثا: مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة

إذا افترضنا أن السياسة النقدية تؤثر في الاقتصاد من خلال سعر الفائدة و الاستثمار و من ثم يتزايد الدخل ، ولكن كلما كان الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، كان الانخفاض في سعر الفائدة أقل ، و من ثم كانت زيادة الاستثمار والدخل اصغر، وكنتيجة لذلك تكون السياسة النقدية اقل فاعلية و الشكل التالي يوضح الفكرة عند منحني الطلب على النقود للدخل  $Y_0$  يكون  $L(Y_0, X)$  منحني الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة



في الشكل المبين أعلاه ، يكون عرض النقود بالقيمة الحقيقية  $M_{S0} I_0$  و الدخل  $Y_0$  , سعر الفائدة التوازني هو  $i_0$  فإذا تم زيادة عرض النقود الاسمي إلى  $M_{S1}$  مع فرض ثبات مستوى الأسعار فان عرض النقود بالقيمة الحقيقية سوف يرتفع إلى  $M_{S1} P_0$  وينخفض سعر الفائدة إلى  $i_1$  أو عندما يكون الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة فإن الانخفاض في سعر الفائدة يكون قليل جدا.

ولنفترض أن منحني الطلب على النقود هو  $L_1(Y_0, i_1)$  بدلا من  $L_0(Y_0, i_0)$  وكان سعر الفائدة التوازني  $i_0$  و مع الزيادة في عرض النقود بالقيمة الاسمية و بالقيمة الحقيقية فإن انخفاض سعر الفائدة سيكون  $i_2$  بدلا من  $i_1$  ومع انخفاض سعر الفائدة بقليل فإن الزيادة في الاستثمار والدخل ستكون أيضا قليلة و بالتالي فالخلاصة: إن آلية انتقال أثر السياسة النقدية في الاستهلاك والاستثمار أي الجانب الحقيقي من النشاط الاقتصادي سوف تكون بطيئة جدا عندما يكون الطلب على النقد مرنا مرونة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة، وهذا الأخير لا يستجيب للتغيرات في عرض النقود فإن السياسة النقدية تكون غير فعالة وكان كينز هو الذي تكلم عن هذه الوضعية في الاقتصاد والتي تسمى بمصيدة السيولة و في هذه الحالة فإن السياسة النقدية تتوقف تماما عن العمل إذا كان الاقتصاد قد وصل إلى حالة مصيدة السيولة كما في الشكل التالي:



المصدر : مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية ص 177.

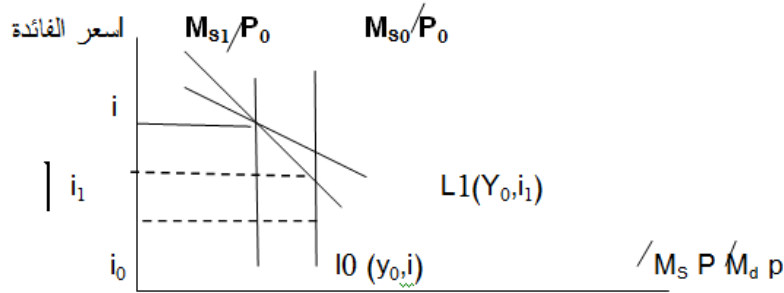
السياسة النقدية و مصيدة السيولة

و بالتالي فإن الفعالية تكون للسياسة المالية حسب كينز، وحسب حالة مصيدة السيولة فإنه لن يكون هناك تغير في سعر الفائدة ، وهكذا فإن الاستثمار لن يتغير إلى الأفضل.

ب. مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة:

إذا كانت التغيرات في سعر الفائدة ليس لها تأثير على الاستثمار فإن السياسة النقدية تكون عديمة الفعالية، بمعنى أن أي زيادة في عرض النقود لا تؤثر على مستوى الدخل بالرغم من انخفاض أسعار الفائدة، وهذا عندما يكون الاستثمار عديم المرونة بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة، و لكن من وجهة نظر السياسة النقدية يكون من الأفضل أن ترتفع استجابة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة، لأن التغير الكبير في الاستثمار ينتج تغيراً أكبر في الدخل، حيث ترى النظرية الكينزية أنه عندما يكون الاقتصاد في حالة الكساد وتسود حالة التشاؤم بين المستثمرين بشدة حول آفاق الاستثمار، و رغم زيادة عرض النقود التي تخفض سعر الفائدة، إلا أن رجال الأعمال قد يشعرون بالطلب على منتجاتهم لا يزال ضعيفاً نتيجة للذعر الاقتصادي الذي يصاب به المجتمع في هذه الحالة، و تكون دالة الاستثمار رأسيية (أو قريبة من المستوى الرأسي) في علاقتها مع سعر الفائدة، كما يكون الاستثمار غير حساس (غير مرن) لتغير سعر الفائدة و هو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل (7) منحني الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة



المصدر : صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ص1776

#### الاستثمار غير مرّن لتغيير سعر الفائدة

و إذا كان الاستثمار أقل استجابة لتغيرات أسعار الفائدة، فإن السياسة النقدية تكون أداة فعالة لزيادة الطلب الكلي، و خلافاً لذلك تكون السياسة المالية أكثر فعالية، إذا كان الاستثمار عديم المرونة تماماً بالنسبة لسعر الفائدة، و تكون السياسة المالية في قمة فعاليتها، و يحدث هذا إذا زادت أسعار الفائدة عندما يزيد الإنفاق الحكومي، و أن الاستثمار لن يتغير، و نتيجة لذلك لن يكون هناك انخفاض في الاستثمار ليلغي الزيادة في الإنفاق الحكومي، و من ثم لا يوجد شيء يخفض من فعالية السياسة المالية.<sup>1</sup>

#### المطلب الثالث: التحليل الفكري النقدي للسياسة النقدية

مثلما بدأ كينز أفكاره كلاسيكياً لينتهي معارضاً وبشدة للفروض والمبادئ الأساسية للتحليل الكلاسيكي، فإن الأفكار والمبادئ الأساسية للتحليل الكينزي قد تعرضت هي الأخرى لانتقادات عدة من لدن أصحاب مدرسة شيكاغو أو المسماة المدرسة "النقدوية" والتي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي "ملتون فريدمان"<sup>2</sup>، حيث قرر أنه من أجل المحافظة على التشغيل الكامل دون التضخم يستوجب أن ينمو الناتج الوطني الصافي بنفس المقدار من الزيادة في العرض النقدي إذ أن التغيرات في معدل نمو هذا الأخير قد يسبب السلوك الدوري للاقتصاد، و من ناحية أخرى، فإن سلوك عرض النقود قد يكون نتيجة للسلوك الدوري للاقتصاد<sup>3</sup>، ففي المدى القصير تؤدي زيادة العرض النقدي إلى الزيادة في الناتج والأسعار أما في المدى الطويل فتؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وبالتالي اعتبر فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية من معدل

<sup>1</sup> صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر ، 2005م، ص 177-168.

<sup>2</sup> عبد الرزاق نذير، السياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي كأداة لمعالجة التقلبات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016م، ص67.

<sup>3</sup> مايكل ايد جمان، الاقتصاد الكلي "النظرية و السياسة"، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999م، ص 549.

الادخار، وهيكل الصناعة وأن الزيادة في المعروض النقدي في المدى الطويل الآجل تسبب ارتفاعا في معدل التضخم وليس ارتفاعا في معدل النمو، لذلك من الضروري ضبط التغير في عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقرارا نقديا وهذا هو دور السياسة النقدية.<sup>1</sup> فإذا أخذنا بعين الاعتبار:

- الاتجاه المستمر لسرعة دوران النقد من ناحية الارتفاع

- النمو المتزايد و المستقر في القوى العاملة.

- التسميات المستمرة في تكنولوجيا الإنتاج.

- إحلال رأس المال محل العمل من خلال الاستثمار الصافي.

فإن زيادة المعروض النقدي بنسبة 2.1% في كل سنة يمكن أن تؤدي إلى نمو الناتج  $Y$  بمعدل يتساوى تقريبا مع معدل نمو الناتج الممكن عند مستوى عام ثابت للأسعار إلا أن استقرار النمو في المعروض النقدي هو أهم بكثير من اختيار معدل النمو الجاري الصحيح لتحقيق ثبات و استقرار الأسعار و في حال وجود بعض التقلبات وعدم الاستقرار، ينصح فريدمان بعدم التدخل و خاصة من قبل السياسيين لتصحيح المسار لأن أكثر تدخلاتهم هي محاولة لاستخدام التقلبات البسيطة عذرا لخلق شعور عام و خاطئ بالفراهية من خلال الزيادة المستمرة في المعروض النقدي.

وبذلك لا يعترف فريدمان و أنصاره بوجود سياسة مالية، فالسياسة المالية تتضمن بالضرورة تزامنا مقداره 100% مع عناصر الإنفاق الخاص الأخرى و تؤدي إلى حدوث التقلبات، أو الإصلاح المؤقت الذي لا يلبث بعد فترة أن يعود بالاقتصاد إلى عدم الاستقرار.

ومن هنا يعتبر فريدمان تدخل المصرف المركزي للتأثير على أسعار الفائدة ( بالارتفاع أو الانخفاض) و حسب الحالة التي يعاني منها الاقتصاد أمرا غير مرغوب فيه لأن المصرف الذي يخضع في تصرفاته و قراراته لأوامر سياسية، يمكن أن يصدر النقود التي لا يحتاجها الاقتصاد أو يتوقف عن الإصدار بحجة سيطرة الكساد، و هنا يكون تدخله مسببا لحالة عدم الاستقرار العام الناتج عن حالة عدم الاستقرار في المعروض النقدي. فالبانك المركزي حسب وجهة نظر فريدمان لا يمكن أن يخلص في تدخله على الرغم من أن بعض البنوك قد تدخلت بإخلاص. إن النقديين يؤمنون بالرقابة المباشرة، و يسوقون مثلا على ذلك حالة الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، فقد استطاعت الحكومة من خلال رقابتها على الإنتاج و الأسعار والأجور والتوزيع والمواد

<sup>1</sup> محاضرات في الاقتصاد النقدي و أسواق رؤوس الأموال، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية مالية و محاسبة و علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة I الحاج لخضر، 2016، ص 87.

الأولية و المخزون السلعي و الصادرات و الواردات و توظيف العمل و خلافة المحافظة على أسعار فائدة منخفضة و لكن تكلفة ذلك هي إما تضخم غير مقبول أو وجود درجة عالية من الرقابة المباشرة.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> علي كنعان ، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012م، ص، ص 523، 522، 521.

### المبحث الثالث: أساسيات السياسة النقدية

تقوم السياسة النقدية على جملة من الأساسيات تتنوع بين اتجاهاتها وأهدافها وعوامل نجاحها حيث يمكننا بداية الطرح باتجاهات السياسة النقدية.

#### المطلب الأول: اتجاهات السياسة النقدية

يقسم علماء الاقتصاد و مجموع الدارسين الاقتصاديين السياسة النقدية إلى الأنواع التالية:

#### أولاً: السياسة النقدية التوسعية

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية في أوقات الركود أو الكساد، وذلك من خلال:

خفض سعر الخصم أو خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي أو دخول سوق الأوراق المالية كمشتري.

ويترتب على ذلك زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية فتزيد من قدرتها على منح الائتمان و خلق الودائع فيزيد العرض النقدي و هذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فيزيد الاستثمار و الطلب الكلي و الناتج القومي و من ثم الدخل القومي و مستوى التوظيف<sup>1</sup>.

#### ثانياً: السياسة النقدية الانكماشية

و تتبعها الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم و يكون الهدف من هذه السياسة هو تخفيف حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، و بالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية<sup>2</sup>:

- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي و بالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية و بالتالي سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية و هذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

- دخول البنك المركزي بئعاً في السوق المفتوحة، و بالتالي سوف يضح المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق.

- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، إذا رفع البنك المركزي من نسبة الاحتياطي الإلزامي سوف تقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية و بالتالي سوف تقل مقدرتها على الإقراض.

<sup>1</sup> جلال جويده الفصاح، النقود و البنوك و التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010م، ص 95

<sup>2</sup> أنس البكري، وليد الصافي، النقود و البنوك، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان 2012م، ص 180



ثالثاً: السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (المرن)<sup>1</sup>

يتفق أكثر علماء الاقتصاد على أن هذه السياسة تتناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية، أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج ( أي الدول أحادية المورد ). في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع ( النقود) في مرحلة بدء الزراعة ، و تمويل زراعة المحاصيل، و يقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل، في محاولة منه لحصر آثار التضخم.

المطلب الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية

يتوقف نجاحها على مجموعة من الشروط لا بد من مراعاة تحقيقها، و منها:

- نظام معلومات فعال: يوضح وضع الميزانية ( عجز/ فائض)، و نوعية و طبيعة الاختلال و تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية و ميزان المدفوعات.
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظراً للتعارض الكثير بين الأهداف المسطرة.
- هيكل النشاط الاقتصادي: أي مكانة القطاع العام و الخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في الأسواق العالمية و بالتالي حرية التجارة الخارجية و مرونة الأسعار.<sup>2</sup>
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية، لاسيما النقدية منها.
- وجود نظام سعر صرف مرن.
- درجة الوعي الادخاري و المصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- سياسة الاستثمار ( المناخ الملائم، التحفيزات المقدمة، تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية).
- توفير أسواق مالية و نقدية منظمة و متطورة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حسين بني هاني ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الكندي للنشر و التوزيع، الأردن ، 2002م، ص 154.

<sup>2</sup> حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك وأسواق المال، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015.2016م، ص 100.

<sup>3</sup> مفيد عبد اللاوي ، محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، 2007، ص 67.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تتعدد أهداف السياسة النقدية بين أهداف أولية وأهداف وسيطية و أهداف نهائية حيث يمكننا استهلال هذا المبحث بالأهداف الأولية التالية:

#### أولاً: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلاً عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك و ظروف سوق النقد المتوقعة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، و لهذا الأهداف الأولية ماهي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى و هي مجتمعات الاحتياطات و تتضمن القاعدة النقدية، و مجموع احتياطات البنوك، و احتياطات الودائع الخاصة و الاحتياطات غير المقترضة و غيرها أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد.<sup>1</sup>

#### - مجتمعات الاحتياطات النقدية

حتى تتمكن الدول من ممارسة السياسة النقدية على أكمل وجه، وذلك من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية فإنها بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة في المحيط الاقتصادي، وبالتالي يجب حصر مختلف أشكال الكتلة النقدية وفق مؤشرات و هو ما يسمى بالمجاميع النقدية، وبغية الوصول إلى تحديد مكونات الكتلة النقدية في مجاميع متجانسة فإننا نعتمد على مبدأ السيولة.

#### 1-مجمع الاحتياط النقدي M1:

ويعبر عن الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق ويستمد مكوناته من قيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل كما يتمتع بسيولة مطلقة مما يوفر إمكانية استعماله كوسيلة دفع آنية في أسواق السلع والخدمات، وذلك عن طريق التعامل اليدوي أو بالتسديد الكتابي، وتشمل المتاحات النقدية كل من:

#### أ - الأوراق النقدية و النقود المعدنية المساعدة:

وهي التي تصدر من طرف البنك المركزي وتتداول خارج الجهاز المصرفي، أي تكون في حوزة الأعوان غير الماليين.

<sup>1</sup> سنوسي علي ، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015م، ص 143.

### ب - مختلف الودائع تحت الطلب:

وهي الودائع المفتوحة لدى كل من البنوك التجارية والخزينة العامة والمؤسسات البريدية لفائدة الأعوان غير الماليين.

### 2. مجمع الاحتياطي النقدي:

يشمل هذا المجمع كل من مجمع المتاحات النقدية وكذا الودائع لأجل، وهو ما يسمح لنا بإدخال أشباه النقود ضمن مكونات هذا المجموع، وبالتالي فهو يمزج بين رغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق الأرباح والفوائد، وبين الحصول على سيولة نقدية، ويضم هذا المجمع كل من:

#### أ - مجمع المتاحات النقدية M1

ب - أشباه النقود: وهي ممثلة في مجموع الودائع التالية:

الودائع ذات أجل استحقاق محدد : وهذا الأجل يكون محدد مسبقا بين البنك والزيون.

الودائع بإشعار أو بإخطار: وهي التي تستوجب تقديم طلب بالسحب وذلك قبل فترة زمنية من تاريخ عملية السحب.

#### ج- الودائع المخصصة:

تقدم للبنك من أجل استعمالها في عملية معينة، مثل ما تودعه شركة ما من أجل دفع أرباح مساهميتها، أو دفع أجور عمالها....الخ.

#### د- سندات الصندوق:

التي تصدرها البنوك وتستحق بعد أجل محدد، مقابل هذه السندات يقوم المكتب بإيداع مبلغ نقدي يمكن السحب منه في هذا الأجل.

#### هـ - الودائع الدفترية :

أو ما يسمى بودائع الادخار الموجودة لدى البنوك، عليها فوائد و يمكن سحبها عند الطلب ولكن بدون استعمال شيك، أي لا يستعملها للدفع مباشرة مثل الودائع تحت الطلب، إذ لا بد من قيام صاحبها بعملية السحب ثم استعمال المبلغ المسحوب، وتضاف إلى هذه الودائع (الدفترية) الودائع قصيرة الأجل الموجودة لدى الخزينة العمومية.

وهكذا نلاحظ أن كل هذه الودائع تستعمل كوسائل دفع ولكن ليس عند الطلب في نفس الوقت ماعدا الودائع الدفترية، أي أن سيولتها أقل من سيولة الودائع تحت الطلب ومن ثم أقل سيولة من مجمع المتاحات النقدية.

### 3. مجمع الاحتياطي النقدي M3

ويعتبر من أكبر المجمعات النقدية توسعا حيث يضم إلى جانب المجمع النقدي، التوظيفات قصيرة الأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وتكون ممثلة في مجموع الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط و M كما سندات الخزينة العمومية المكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية، بالإضافة إلى المجمع

النقدي M1 و M2

ظروف سوق النقد

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ضبط سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد وإلا يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام، قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة (يوم أو اثنين) بين البنوك.

#### 1. الاحتياطات الحرة:

تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة، وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أقل من الاحتياطات المقترضة.<sup>1</sup>

#### ثانيا : الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات و المرتبطة بشكل ثابت ومقدر من الأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية.<sup>2</sup>

و تستخدم السياسة النقدية الأهداف الوسيطة نظرا للفوائد التالية:

- يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات و بإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقلبات المجمعات النقدية، على سعر الصرف، و على معدلات الفائدة.
- تعتبر الأهداف الوسيطة إعلان عن إستراتيجية السياسة النقدية، فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يريد: إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطار مرجعيا لتركيز و توجيه توقعاتهم.

<sup>1</sup> وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2015.2016م، ص 21،22،23.

<sup>2</sup> صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع النقود والمالية، 2002.2003، ص116.

- الالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة.
  - عندما تنتشر الأهداف الوسيطة فهي تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية، كما تشترط أن يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود، و تكون الأهداف واضحة و سهلة الاستيعاب بين المتعاملين.
  - مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف، المجمعات النقدية.
- ويمكن تمييز ثلاث نماذج أساسية للأهداف الوسيطة:

### 1. سعر الفائدة كهدف وسيط:

إن المستثمرين والعائلات على حد سواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم و من ناحية تلقي التعويضات عن توظيف مدخراتهم، و لذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، و لكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات ، وعلى السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هامش أو مجالات واسعة كثيرا و حول مستوى وسطي مقابل التوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي و أن عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات أيضا متوالية من التضخم و الركود، و لهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو اقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية.<sup>1</sup>

ولا يعني أن تكون أسعار الفائدة المستقرة بالضرورة سياسة صحيحة، ويكون سعر الفائدة سعرا يتحدد في أفق سوق حرة و لابد أن يكون عند مستوى يساوي بين العرض والطلب على النقود.<sup>2</sup>

### 2. استقرار أسعار الصرف:<sup>3</sup>

يعتبر هدف تحقيق استقرار لأسعار الصرف مرتبط بهدف تحقيق استقرار الأسعار الداخلية ( الأسعار داخل الدولة) ولتوضيح هذا الارتباط نفترض أن الأسعار في دولة ما انخفضت، هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة في الصادرات ( نظرا لأن أسعار هذه الصادرات وهي بمثابة واردات الدول الأخرى سوف تنخفض و تشجع الدول الأخرى على مزيد من الاستيراد). و سوف تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار. و زيادة الطلب على العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات

<sup>1</sup> أسماء هادي نعمة، السياسة النقدية، مداخلة اقتصادية ضمن موضوع السياسة النقدية، ص11،12،13.

<sup>2</sup> توماس ماير وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية، 2002، ص482.

<sup>3</sup> زكريا الدوري ، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص188.

الأخرى. أما إذا ارتفعت الأسعار في دولة ما فهذا يعني أن صادراتها سوف تتخفض و سوف ينخفض بالتالي الطلب على عملة تلك الدولة و من ثم سنخفض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

يلاحظ من ذلك أن الطلب على عملة دولة ما و من ثم تحديد سعر صرفها يعتبر طلب مشتق. حيث أن تغير الطلب على صادرات الدولة يلعب دورا هاما في الطلب على عملة الدولة وحيث أن حجم الائتمان يلعب دورا هاما في استقرار مستويات الأسعار، فإن السياسة الائتمانية تؤثر تأثيرا ملحوظا في استقرار سعر صرف العملة.

### 3. المجمعات النقدية<sup>1</sup>

ونقصد بها عرض النقود كما يطلق عليها النقود بمعناها الواسع ويرمز لها ب M وهي عدة أنواع:

M1 ليعبر عن : النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب.

M2 ويعبر عن : M1+ الودائع الادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى فيما عدا البنوك المتخصصة

M3 ويعبر عن : M2+الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية، ويطلق عليه إجمالي السيولة المحلية.

وترتبط M1، M2، M3 بالقاعدة النقدية و هذا من خلال مضاعف النقود ، حيث تشمل القاعدة النقدية على النقود المتداولة والاحتياطيات المصرفية، وخلال الثمانينات أصبحت مراقبة المجاميع النقدية هي الهدف الأساسي للسلطات النقدية حيث تم التوسع في هذه المجاميع بالانتقال من M1 إلى M3 .

وتحديد عرض النقود يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن فئة كبيرة من الدول تعتمد على M2 و تهدف النقود إلى التأثير على الثروة لتخفيض الطلب على السلع والخدمات وتخفيض التوقعات التضخمية.

### ثالثا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تتمثل الأهداف النهائية في تحقيق مستويات مرغوبة من الدخل (الناتج) عند التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية. أي ضمان زيادة الدخل و تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي تكون عندها معدلات البطالة في أدناها إضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و الوصول إلى التوظيف الكامل.<sup>2</sup>

### 1. الاستقرار النقدي:

يعتبر هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بالغة في الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> ماجدة مدوخ ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، ص9.

<sup>2</sup> محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى ، صنعاء، 2002م، ص 188.

فيؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة الوطنيين لصالح المدنيين و المنظمين و رجال الأعمال على حساب الدائنين وأصحاب الدخل الثابتة.

أما الانكماش فيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطنيين لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات والدخول الثابتة على حساب طبقة المنظمين ورجال الأعمال ، حيث أن التركيز على خفض التضخم واستقرار الأسعار هو نتيجة للآثار السلبية التي يتركها التضخم على الاقتصاد (كتسوية المعطيات الاقتصادية وتشجيع المضاربة...) وإن إعطاء الأولوية لتضخم أو الاقتصار عليه في مجال السياسة النقدية في الدول المتقدمة يتم في إطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية ، وتتمتع اقتصادياتها بأنظمة صرف مرنة و نظام إعلامي ملائم.

### 2. التوظيف الكامل :

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية ويراد بذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للمواد الطبيعية والبشرية ، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية ، من هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستقلة .

### 3. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة.

أما في حالة العجز تلجأ الدولة إلى زيادة معدلات الفائدة حتى تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علما أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

### 4. تحقيق معدلات نمو اقتصاد مرتفعة:

يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية، إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف تسعى إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعين في متوسط دخل الفرد الحقيقي وتعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية.

#### 5. استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية

من المعروف أن اقتصاديات الدول وخصوصا تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية حيث يشهد خلالها الاقتصاد مراحل مختلفة مثل مرحلة الانتعاش ومرحلة الركود، ومما لا شك فيه أن مرور اقتصاديات الدول بهذه المراحل يؤثر على اقتصاديات الدول وخصوصا مرحلة الركود التي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف يمكن للسياسة الائتمانية أن تلعب دورا هاما في تخفيف الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود وسياسة ائتمانية تقييدية في ذروة الراج والتي يصاحبها عادة معدلات تضخم مرتفعة.<sup>1</sup>

وكخلاصة نجد مجموع أهداف السياسة النقدية تختلف من دولة لاخرى تبعا لحالتها الاقتصادية و لنظامها الاقتصادي والاجتماعي و ما تمر به من ظروف وما تتطلبه من احتياجات. و قد تتناقض و تتعارض هذه الأهداف فعلى الحكومة التعاون مع سلطاتها النقدية و أن تضع أولويات تحقيق هذه الأهداف فالسياسة النقدية تعنى بتغيير حجم النقود المتبادلة بالزيادة أو النقصان بغية تحقيق أهداف معينة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بن نافلة نصيرة ، (دور السياسة النقدية في معالجة التضخم)، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة جيلالي الياس ، سيدي بلعباس، الجزائر ، 2016، ص،ص39،40.

<sup>2</sup> عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية ، مصر، 1997، ص 161.



### خلاصة الفصل الأول

تعمل السياسة النقدية على تحقيق غايات السلطة النقدية ومقاصدها المختلفة والتي تسعى هي الأخرى على تنظيم عرض النقود والاهتمام بالجانب النقدي كونه يمثل أحد أهم الجوانب في الدولة ، وذلك من خلال الأدوات التي تختص بها هذه السياسة و التي تتنوع بين أدوات كمية وأدوات نوعية إضافة إلى تلك القنوات التي تساعد على إبلاغ هذه السياسة.

وباعتبار أن النقود هي الموضوع الرئيسي لهذه السياسة فقد نالت اهتمام العديد من التحاليل والتفسيرات الخاصة بالنظريات الاقتصادية كما نالت هذه السياسة جانب كبير من مجمل هذه التحاليل ولعل التحليل الكلاسيكي والكنزي وتحليل فريدمان كذلك من ابرز التحاليل التي ناقشت هذه السياسة نظرا لأهميتها البالغة في الاقتصاد. وقد كان من الطبيعي بعد استكمال أوليات السياسة النقدية التوصل إلى أساسياتها التي توضح مختلف الأهداف الأولية و الوسيطة و النهائية لها والاتجاهات التي تصنف السياسة إلى اتجاه توسعي و اتجاه انكماشى واتجاه مختلط و كل هذه الاتجاهات تطبق حسب حالة الاقتصاد العامة و بما يتناسب مع ظروفه، كما تذهب أساسيات هذه السياسة إلى أبعد من هذا في توضيح شروط نجاحها الواجب توفرها والعمل بها لتحقيق المقاصد المرغوبة لها.

# الفصل الثاني

الإطار النظري لظاهرة

التضخم

### تمهيد

يعتبر التضخم أحد المتغيرات الكلية التي تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي والذي يعبر عن اختلال في التوازن النقدي وهذا ما أدى بالدول النامية إلى تخفيض حدة التضخم بالبحث عن مختلف العوامل التي أدت إلى نشوءه و كذلك البحث عن مختلف الطرق التعامل معه وذلك باكتشاف أنواعه وطرق قياسه. ونظرا لانعكاسات التضخم الضارة ببحث العديد من المفكرين الاقتصاديين عن تفسير شامل لهذه الظاهرة وسبل مكافحته أو التقليل من خطورته.

وقصد الإلمام بجميع عناصر ظاهرة التضخم تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول يتضمن نظرة عامة لظاهرة التضخم حيث يوضح مختلف تعاريف التضخم وأنواعه وأسبابه.

المبحث الثاني: يتضمن التحليل الفكري لظاهرة التضخم من خلال التحليل الكلاسيكي و الكينزي و المعاصر.

المبحث الثالث يتضمن أدوات مكافحة ظاهرة التضخم من خلال السياسة النقدية والمالية وأدوات اخرى.

### المبحث الأول: نظرة عامة حول ظاهرة التضخم

من الصعب تحديد تعريف موحد يقدم طرعا واضحا لظاهرة التضخم من حيث أنه يحضى بقبولا عاما واسعا لذلك من الضروري تدعيم مختلف التعاريف الخاصة به بالاستعانة بأسبابه و أنواعه و طرق قياسه.

#### المطلب الأول: تعريف ظاهرة التضخم و أنواعه

##### أولاً: تعريف التضخم

بالرغم من وجود عدة تعريفات لظاهرة التضخم إلا أن أكثرها شيوعا يتمثل في اعتبار التضخم ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة.

و يتطلب هذا التعريف توافر شرطين أساسيين هما:

1. ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع

2. أن يكون الارتفاع في أسعار السلع والخدمات مستمرا على مدى فترة طويلة من الزمن .<sup>1</sup>

ووفقا للتعريف الشائع كذلك له الذي يبين بأن التضخم يمثل ارتفاعا مستمرا للمستوى العام للأسعار حيث يوضح هذا التعريف أن مشكلة التضخم تظهر إذا عانت الدولة من :

1. ارتفاع مستمر في الأسعار فخطورة مشكلة التضخم تأتي من أن ارتفاع الأسعار يكون مستمرا على مدى فترة زمنية فالارتفاع المؤقت في الأسعار بسبب أية ظروف طارئة أو عارضة قد لا يسبب مشكلة للدولة و لذلك لا يمكن اعتباره نوعا من التضخم فبمجرد انتهاء هذه الظروف غير الطبيعية و التي قد تكون ظروف حرب أو إضرابات عمالية أو سوء الأحوال الجوية التي تضر بالمحاصيل الزراعية تعود الأسعار إلى مستواها السابق و لذلك لا يمكن أن تطلق على هذا الارتفاع المؤقت في الأسعار تضخما.

2. ارتفاع المستوى العام للأسعار: يعني التضخم أن المستوى العام للأسعار يتعرض للارتفاع ، و لذلك فحدوث ارتفاع في أسعار بعض السلع ، و انخفاض أسعار أخرى قد لا يقضي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و لذلك لا يعتبر تضخما .<sup>2</sup>

وكذلك يعرف التضخم على أنه:

التغير النسبي في المستوى العام للأسعار وقد جرت العادة على اعتماد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لان سلة المستهلك تمثل المعروض من السلع والخدمات المنتجة منها محليا و المستوردة . لكن توجد

<sup>1</sup> محمود فوزي أبو السعود و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015.

<sup>2</sup> أحمد محمد مندور و آخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2003-2004.

طائفة أخرى من المقاييس للأسعار، على المستوى الكلي والقطاعي، تكشف عن جوانب لا يستهان بها من ضغوط التضخم والتكاليف ويقتضي الإعداد الكفء للسياسات الاقتصادية النظر فيها جميعا و تشخيص مدى انسجامها مع الرقم القياس العام لأسعار المستهلك.<sup>1</sup>

كل هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود بالتضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار وليس الأسعار العالية مشيرة إلى وجود حالة من عدم التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي عند مستوى الأسعار السائدة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.<sup>2</sup>

و من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف واضح للتضخم يتمثل في :

التضخم هو ظاهرة نقدية تؤثر في الاقتصاد العام و ذلك كونها متغير اقتصادي كلي يتمثل في تسجيل ارتفاعا ملحوظا للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات الأساسية.

### ثانيا: أنواع التضخم

نظرا لتعدد تعريف التضخم وتعدد النظريات التي عالجت هذا الموضوع تعددت كذلك أنواعه ، لكن على الرغم من ذلك التعدد، فإن هناك نوع من التداخل والتشابك بين تلك الأنواع إذ أن ظهور نوع من معين من التضخم في نشاط معين قد يكون سببا لظهور نوع أو الأنواع الأخرى للتضخم.<sup>3</sup>

ومن هذه الأنواع نجد:

#### 1. حسب تحكم الدولة في جهاز الائتمان:

##### • التضخم الطليق (المكشوف):

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار والأجور ويكون دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من الارتفاع ، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي .

##### • التضخم المكبوت ( المقيد):

و يتجلى هذا نوع بالتداخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الائتمان بالتحكم في جهاز الائتمان.

<sup>1</sup> احمد ابراهيم علي ، التضخم والسياسة النقدية ، دراسة اقتصادية، ص1.

<sup>2</sup> ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ، 2000، ص215.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي ، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص184.

### • التضخم الكامش:

يتسم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق بفضل تدخل الدولة ، كما أنه يمكن تدخل عوامل اقتصادية تجبر الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية.

### 2. حسب تعدد القطاعات الاقتصادية:

#### • التضخم السلعي:

هو ذلك التضخم الذي يحصل في قطاع الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية.

#### • التضخم الربعي:

يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات السلع الاستهلاكية والاستثمار.

#### • التضخم الداخلي:

ويحصل نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج.<sup>1</sup>

### 3. حسب مدى حدة الضغط التضخمي:

#### • التضخم الجامح:

بدا التضخم الجامح في ألمانيا في 1921 عندما ظهرت الحاجة إلى القيام بالإصلاح و تعمير الاقتصاد بعد الحرب العالمية الأولى،و الذي نجم عنه أن زادت النفقات الحكومية عن الإيرادات لدرجة كبيرة.<sup>2</sup> ويعتبر هذا النوع من التضخم من أشد الأنواع أثارا و أضرارا على الاقتصاد حيث تتوالى الارتفاعات للأسعار دون أي توقف. و بالتالي تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل و بالتالي استغلال النقود في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة و انخفاض في المدخرات القومية.

### 4. حسب الظواهر الجغرافية و الطبيعية:

#### • التضخم الطبيعي:

غير اعتيادي ينشأ نتيجة ظروف طبيعية فاصلة نتيجة الزلازل، فهي حافز لظهور التضخم.

<sup>1</sup> كرار صبر نوح ، دور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في العراق، بحث مقدم لنيل شهادة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية، 2017

<sup>2</sup> أحمد أبو الفتوح النافقة نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1998

### • التضخم الحركي:

هو سمة من سمات النظام الرأسمالي فيعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية كالأزمات الاقتصادية المتجددة.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: أسباب التضخم وآثاره

أولاً: أسباب التضخم

تتعدد الآراء حول العوامل المسببة للتضخم. فهناك من يرى أن تلك العوامل تكمن وراء الطلب ، وهناك من يرى أن تكمن وراء العرض، بينما يرى فريق ثالث أن السبب الرئيسي يرجع إلى الهيكل الاقتصادي القائم. وفيما يلي نتناول كل من هذه العوامل:<sup>2</sup>

#### 1. العوامل الداخلية (المحلية) لنشوء التضخم

ويمكن العوامل الداخلية فيما يلي:

##### 1.1. العوامل النقدية لنشوء التضخم

- النظرية الكمية للنقود (ارفنج فيشر):

وضع ارفنج فيشر معادلة بسيطة لشرح نشوء التضخم مفادها أن الناتج المحلي الإجمالي مقوم بالأسعار يساوي كمية النقود مضروبة في سرعة تداول النقود و في حالة ثبات سرعة تداول النقود و ثبات حجم الناتج المحلي الإجمالي فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع أو ينخفض بحسب زيادة أو نقصان الكمية في الاقتصاد الوطني.

وتستبعد هذه النظرية جميع الأسباب الأخرى للتضخم غير الزيادات في كمية النقود، فالزيادات في الأجور والمرتببات أو الزيادات الكبيرة في أسعار المواد الخام و الطاقة لها تأثيرها على الهيكل و ليس على المستوى العام للأسعار.

- تحليل كينز لسبب ظهور التضخم:

يرى كينز أن زيادة كمية النقود تقود إلى انخفاض في أسعار الفائدة، مما ينتج عنه زيادة الطلب على القروض المصرفية و التوسع في الاستثمارات. و بسبب كثرة الاستثمار يرتفع حجم الطلب بصورة مضاعفة. فإذا كانت عناصر الإنتاج في الاقتصاد الوطني. موظفة بالكامل فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الأسعار و بالتالي نشوء ظاهرة التضخم. و ذلك بسبب اختلال العلاقة بين معدلات الزيادة في الأجور النقدية (الطلب النقدي) و بين

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص255.

معدلات الزيادة في الإنتاجية (العرض السلعي).أضف على ذلك سياسات التسعير في بعض الأسواق ذات الصبغة الاحتكارية. يستنتج من ذلك أن كينز يرجع أسباب التضخم أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج.

### 2.1. العوامل الحقيقية (السلعية/السوقية) للتضخم

المقصود بالعوامل الحقيقية لنشوء التضخم هي العوامل المؤثرة في قوى السوق أي عوامل العرض و الطلب. و على هذا الأساس يمكن تقسيم التضخم إلى نوعين اثنين:

#### - التضخم بسبب عوامل الطلب

عناصر الطلب ثلاثة وهي:

1- طلب القطاع العام

2- طلب القطاع الخاص

3- طلب خارجي على السلع المحلية

وأهم أنواع التضخم بسبب عوامل الطلب مما يلي:

#### تضخم بسبب الطلب المتزايد/الكبير:

في حالة زيادة حجم الطلب بأنواعه الثلاثة المذكورة أعلاه بدرجة تفوق الزيادات الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي (العرض) فسوف تنشأ فجوة في العرض، من نتائجها ارتفاع الأسعار. و قد يكون من الأسباب الحقيقية لزيادة طلب القطاع الخاص زيادة المدخرات الخاصة (تقليص حجم الاكتناز)، أو الرغبة في الاستثمار بسبب التوقعات الإيجابية في المستقبل. كما يرجع السبب في زيادة الطلب الخارجي إلى درجات النمو الكبير في الاقتصاديات الأجنبية. أما سبب زيادة طلب القطاع العام فقد يكون بسبب زيادة الموارد المالية للدولة أو الحصول على قروض محلية و أجنبية.

#### - التضخم بسبب عوامل العرض

في حالة انعدام المنافسة الحرة و عدم السماح للأسعار بالتقلب حسب قوى السوق، وقيام الاحتكارات بتحديد و إخفاء الكميات المعروضة للبيع، ورفع هامش الربح فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في الأسعار و نشوء التضخم. ونتيجة لتضخم الأرباح قفزت الدخول النقدية للقطاع الخاص و زادت مدخراته وودائعه الجارية و أصبح بإمكان الجهاز المصرفي أن يخلق الودائع المشتقة بصورة اكبر.

#### - التضخم بسبب زيادة نفقات الإنتاج

ينشأ تضخم النفقات في حالة زيادة نفقات الإنتاج (الأجور والمرتببات، أسعار الأراضي....وغيرها) بنسب مئوية عالية لا تتناسب مع نمو المعدلات الإنتاجية، مما يضطر إلى رفع أسعار البيع.



وبسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل الحقيقي للعاملين تقوم النقابات والاتحادات بالمطالبة برفع الأجور والمرتببات (أي زيادة نفقات الإنتاج)، وهذا ما يدفع أصحاب المشاريع إلى رفع أسعار البيع مرة ثانية. وهكذا تتشا علاقة بين الأسعار والأجور والأسعار يطلق عليها مصطلح العلاقة الحلزونية/اللولبية بين الأسعار و الأجور.

### 3.1. العوامل البنوية ( الهيكلية) لنشوء التضخم

بعض الدراسات الاقتصادية ترجع سبب التضخم إلى الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، والذي يتمثل في النقاط التالية:

- تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير الموارد الأولية ( الموارد الطبيعية).وهكذا فإن الآثار التضخمية تظهر على اقتصادياتها بسرعة في حالة زيادة حجم الصادرات أو عائداتها.
- عجز وجمود الجهاز المالي في تحصيل و جباية الضرائب ( الضرائب المباشرة) مما يستدعي اللجوء إلى طريقة التمويل بالعجز ( أي عجز الميزانية العامة للدولة).
- الإنفاق العام موجه لأغراض استهلاكية أو دعائية بالدرجة الأولى ، و ليس بهدف زيادة الطاقات الإنتاجية .
- الخلل التي تحدثه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة في ما بين الإنفاق النقدي وحجم العروض من السلع والخدمات.
- مرونة العرض منخفضة جدا إضافة إلى ضعف القدرة على زيادة الإنتاج والإنتاجية من أجل زيادة الصادرات.

### 2. العوامل الخارجية لنشوء التضخم

تتشأ ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني بسبب عوامل خارجية (أجنبية) يمكن حصرها في عاملين أساسيين هما:<sup>1</sup>

#### 1.2. التضخم المستورد<sup>2</sup>

المقصود بالتضخم المستورد هو نقل عدوى التضخم من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني، عن طريق استيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار عالية جدا . فالسياسات النقدية المتبعة في العديد من الدول النامية أنتجت زيادات كبيرة في أسعار السلع والخدمات المراد تصديره إلى الدول النامية كما أن هوامش الربح العالية التي تحققها لشركات الاحتكارية الكبرى جعلت عملية استيراد المشاريع الإنتاجية والخدمية ذات تكاليف مرتفعة. ويتفرع هذا النوع إلى نوعين هما:

<sup>1</sup> جيمس بلاكورد، الموجز في النظرية الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص 268-273.

<sup>2</sup> بن نافلة نصيرة، مرجع سابق، ص 10.

### - التضخم المستورد المباشر

في حالة ارتفاع أسعار المشاريع والآلات والمعدات أو ارتفاع أسعار المواد الخام و الطاقة المستوردة من الخارج، نجد أن نفقات المستوردين سترتفع هي الأخرى. والمستوردون ينقلون العبء إلى المستهلكين بصورة مباشرة ومعها ترتفع الأسعار بصورة أكثر شمولية.

### - التضخم المستورد غير المباشر

في حالة تباين معدلات التضخم بين دول العالم، يحدث نوع خاص من أنواع التضخم يطلق عليه اسم التضخم المستورد غير المباشر. فإذا كانت الأسعار المحلية منخفضة نسبياً مقارنة بالأسعار الخارجية فإن ذلك يدفع إلى زيادة حجم الصادرات للخارج، ولكن المشكلة تكمن في أن زيادة الصادرات تؤدي إلى تقليص حجم المعروض من السلع في الداخل من جهة ، إضافة إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات التي يحدثها عادة كثرة الصادرات من جهة أخرى. وهكذا ترتفع الأسعار المحلية.

### 2.2. تحويلات المغتربين<sup>1</sup>

بسبب الطلب المتزايد على العمالة في اغلب الدول العربية النفطية وكذلك في بعض الدول الغربية فقد تحولت أفواج من العمالة من الدول العربية غير النفطية إلى تلك الدول و أخذت هذه القوى بتحويل مدخراتها من النقد إلى البلد الأم. وكانت هذه التحويلات تمتاز بالضخامة بحيث لأصبحت تشكل لبعض الدول العربية احد أهم مكونات الدخل القومي.

وبما ان تحويلات المغتربين هذه تكون عادة بالعملات الدولية فيجب تحويلها لدى المصارف المركزية والتجارية إلى عملات محلية مما يزيد من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني ، والتي بدورها تؤثر على الأسعار وتدفعها إلى الأعلى.

أضف إلى ذلك فإن جانباً لا يستهان به من مكونات السيولة النقدية المحلية لا يخضع لسيطرة السلطة النقدية في البلاد فالعملات الأجنبية التي يجلبها لمغتربون و المتداولة في السوق الموازية، وكذلك ما ينفقه السياح الأجانب من عملات يستبدلونها خارج الجهاز المصرفي المحلي. كل هذه العوامل تزيد من السيولة النقدية ومن دورة النقود (سرعة تداول النقود) في الاقتصاد الوطني، وتخفض سعر صرف العملة المحلية بحيث تنعدم الثقة بها ، مما يكون له أثر سلبي على المستوى العام للأسعار كما أنها تعمل على ما يلي :

- زيادة المضاربة على الأراضي والعقارات

<sup>1</sup> جيمس بلاكورد ، مرجع سابق.

- التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة، بما يقود إلى اتجاهات جديدة في الإنفاق الاستهلاكي.
- النمو الملحوظ في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية.

### ثانياً: آثار التضخم

في حال احتواء معدل التضخم على مستويات مقبولة فإن الاقتصاد لن يعاني من المشاكل لأن المستويات المعتدلة للتضخم لا تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على قرارات المستهلكين والمستثمرين كما أنها لا تحد من القدرة التنافسية للاقتصاد<sup>1</sup> في حين يترتب على الارتفاع المستمر للأسعار (التضخم) آثار كثيرة تمس مستوى معيشة فئات المجتمع المختلفة كما تؤثر على جميع أوجه النشاط الاقتصادي داخل المجتمع وفيما يلي نعطي أمثلة مختلفة عن هذه الآثار<sup>2</sup>:

#### 1- تأثير التضخم على الدخل

في الفترات التي يكون فيها معدل التضخم كبيراً تتأثر بعض فئات المجتمع بينما يستفيد البعض الآخر. فالفئات التي ترتفع دخولها بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار تستفيد نتيجة لارتفاع دخولها الحقيقية، بنما الفئات التي ترتفع دخولها بمستوى أقل من مستوى ارتفاع الأسعار تعاني من انخفاض في دخولها الحقيقية. وعادة تكون الفئات الأولى هي الفئات التي يكون مصدر دخلها من الأرباح بينما أصحاب الدخل الثابتة والتي قد تمثل نسبة كبيرة من أفراد المجتمع هي التي تعاني كثيراً من التضخم.

#### 2- تأثير التضخم على الدائن والمدين

في أوقات التضخم يستفيد المدين ويضار الدائن. لأن المدين يفترض مبالغ محددة يلتزم بتسديدها بدون زيادة أو نقصان، (إلا في الحالات الربوية كالتعامل مع البنوك الربوية) إلا أن القيمة الحقيقية للدين تنخفض مع ارتفاع الأسعار. فمثلاً لو اقترضت ألف دولار من شخص في فترة تتزايد فيها الأسعار وقمت بتسديدها بعد سنة من الآن فإن قيمتها الحقيقية، أي ما يمكن أن تشتريه الألف دولار من سلع وخدمات، تقل نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار. وينطبق ذلك أيضاً على مدخرات الأفراد حيث تنخفض القيمة الحقيقية لهذه المدخرات في أوقات التضخم.

<sup>1</sup> سوسن زهير المهدي، المحاسبة الحكومية و آليات التدقيق في القطاع العام ، زهران للنشر، عمان ، الأردن، 2015، ص 136.

<sup>2</sup> سيما محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1996.2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،

### 3- تأثير التضخم على أسعار الصادرات

يمثل التضخم خطرات على أسعار الصادرات، حيث تجد الدول التي تعاني من التضخم نفسها في موقف غير تنافسي مع دول العالم الخارجي خاصة إذا كانت أسعار منتجاتها تتزايد بمعدل مرتفع عن بقية أسعار السلع الخارجية.

هذا الوضع يجعل أسعار السلع الوطنية مرتفعة مقارنة بأسعار السلع الأجنبية المشابهة فيرتفع بالتالي حجم الواردات وينخفض حجم الصادرات ويحدث نتيجة لذلك عجز في الميزان التجاري الذي يصور التعاملات المقيمين داخل دولة معينة وبين دول العالم الخارجي. ويتزايد خطر هذا الوضع إذا كان التضخم ناتجا من الزيادة في الطلب على السلع و الخدمات ، حيث تترجم هذه الزيادة في الطلب إلى طلب على السلع والخدمات الأجنبية أي الواردات.

### 4- تأثير التضخم على النمو الاقتصادي

اختلفت آراء الاقتصاديين بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي. فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث تنشأ في المجتمع حالة تتسم عدم التأكد في الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن ثم يقل حجم الاستثمار. كما تتأثر أيضا قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات كما أشرنا سابقا. ويرى أنصار هذا الرأي أيضا أن أصحاب الدخل التي تتمثل في الأجور أي العمل يقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار.

أما الفريق الآخر فيرى بأن الشواهد التاريخية لا تدل على وجود انخفاض في حجم المدخرات أو الميل للعمل يقل بل العكس يرون بأن التضخم يمكن أن يكون دافعا قويا للنمو الاقتصادي، فتخلق معدل الأجور لفترة معينة عن ملاحقة الزيادة في الأسعار سيعمل على زيادة الأرباح مما يشجع على زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة فينخفض مع البطالة ويرتفع حجم الناتج القومي خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

كما يلاحظ من الآراء السابقة أن كل فريق يسوق من المبررات التي تؤيد وجهة نظره إلا أن صحة أي منهما يعتمد على كثير من العوامل المترابطة التي من أهمها طبيعة التضخم وهل هو من النوع المتزايد بسرعة أم انه من النوع الذي يتزايد ببطء، فالنوع الأول ضار بعملية النمو الاقتصادي نظرا لما يحدثه من اضطرابات سياسية واجتماعية ويخلق حالة عجم الثقة في الأحوال الاقتصادية للمجتمع. بينما في حالة النوع الثاني فمع سياسات

اقتصادية حكيمة تتمثل في إجراءات علاجية يكون التضخم دافعا للنمو الاقتصادي عن طريق التأثير على قرارات الاستثمار والادخار و الأجور وغيرها من تكاليف الإنتاج بصفة عامة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: طرق قياس التضخم

بالرغم من الشعور بالآثار التضخمية إلا أنه لا بد من اللجوء إلى أسلوب لقياس مدى التضخم وحجمه لتقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله بناء على حسابات صحيحة وليس فقط الشعور بالتضخم، وقياس هذا الأخير هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي ويقدر ما يكون التشخيص صحيحا ودقيقا بقدر ما يكون الحل و العلاج صحيحا أيضا.

### أولا : الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، والمقصود من أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة<sup>2</sup>. كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظراً لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة.

و لقياس التغير في المستوى العام للأسعار، يمكن استخدام عدة مقاييس يطلق عليها إحصائيا الأرقام القياسية وأهمها:

### أ -خفض الضمني لأسعار الناتج المحلي:

و هو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع و الخدمات الداخلية في حساب الناتج المحلي الإجمالي و لذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، و يتم حسابه بالطريقة التالية:

<sup>1</sup> بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، 2014، ص330-328 .

<sup>2</sup> مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2000، ص226

النتاج المحلي الإسمي (في السنة n)

المخفض الضمني لأسعار = 100 \*

النتاج المحلي الحقيقي في نفس السنة

النتاج المحلي

ب - الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار. لهذا الغرض يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك و الذي يمكن حسابه بعدة طرق أهمها ما يلي:

- الرقم القياسي البسيط:

و هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة، و تسمى بسنة الأساس .حيث يتم احتسابه بالعلاقة التالية:

مجموع أسعار السنة الجارية

الرقم القياسي البسيط = 100 \*

مجموع أسعار سنة الأساس

و يلاحظ من هذه العلاقة بأن الرقم القياسي البسيط لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي بالتأكيد تؤثر على القدرة الشرائية له، فالسلعة التي ينفق عليها 25 بالمائة من دخله كالمواد الغذائية مثلا تؤثر في قدرته الشرائية أكثر من السلعة التي ينفق عليها 01 بالمائة من دخله. لهذا السبب يلجأ الكثير من الاقتصاديين و الإحصائيين إلى استخدام الرقم القياسي المرجح

و يحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على

مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع و الخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

مجموع (الأسعار \* الأوزان الترجيحية) الجارية

الرقم القياسي المرجح = 100 \*

مجموع (الأسعار \* الأوزان الترجيحية) سنة الأساس

ج- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:

ولحساب هذا الرقم، نستخدم كل من الإنفاق الاستهلاكي الكلي بأسعار السنة الجارية و يسمى الاستهلاك الاسمي، مقسوما على الإنفاق الاستهلاكي الكلي نفسه و لكن محسوبا على أسعار سنة الأساس و يسمى بالإنفاق الحقيقي بموجب العلاقة التالية:

الإنفاق الاستهلاكي الاسمي

الرقم القياسي العام = 100 \*

الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي

و للرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة لأنه غالبا ما يستخدم في حساب الأجور الحقيقية للعمال والتي على أساسها تقوم المفاوضات بين النقابات العمالية مع أرباب العمل، حيث أن<sup>1</sup>:

الأجور الاسمية

الأجور الحقيقية =

الرقم القياسي العام للمستهلك CPI

ثانيا: الفجوة التضخمية<sup>2</sup>

هو عبارة عن قيمة فائض الطلب الكلي مقسوما على قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتقيس هذه النسبة حجم الضغط الحقيقي الناتج عن الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع، مما ينعكس في صورة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، وذلك وفقا للمعادلة التالية:

الفجوة التضخمية

مسبة الفجوة التضخمية = 100 \*

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

<sup>1</sup> مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (2012.1988)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014.2015، ص31،30

<sup>2</sup> محمد سريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص254.

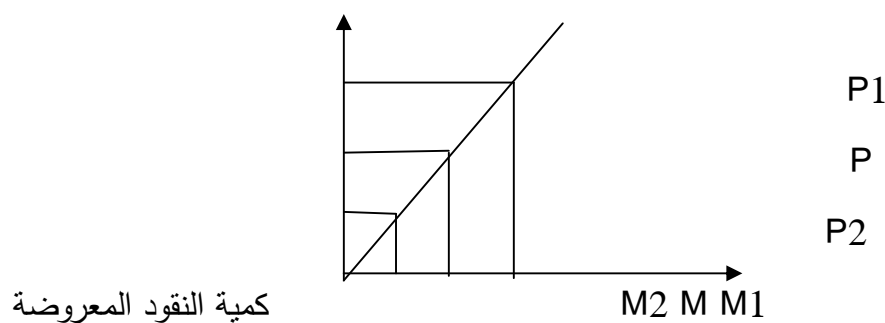
### المبحث الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم

تضم ظاهرة التضخم عدة تفسيرات تتناول فيها هذه الظاهرة حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في أزمان مختلفة وفيما يلي نتطرق إلى أهم التحاليل التي تحاول أن توضحه بأنواعه المختلفة.

#### المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي لظاهرة التضخم

تعتبر هذه النظرية من أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للأسعار و ما يحدث فيه من تقلبات ، إذ أن في إطار معادلة التبادل التي صاغها ارفنج فيشر للتعبير عنها يتناسب المستوى العام للأسعار تناسبا عكسيا مع كمية النقود على أساس تحقق عدد من الافتراضات الضمنية و الظاهرة في معادلة التبادل.<sup>1</sup> وقد حاولت هذه النظرية تحليل هذه النظرية عن طريق الكيفية التي يتم بموجبها تحديد المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تطرأ عليه ووفقا لافتراضات النظرية فإنه إذا كانت سرعة تداول النقود ثابتة و كذلك إذا كان حجم المعاملات ثابتا فإن المستوى العام للأسعار سيتغير بتغير كمية النقود المعروضة في المجتمع و بمعنى آخر يرتفع المستوى العام للأسعار أو ينخفض تبعا لارتفاع أو انخفاض كمية النقود المعروضة في ظل ثبات سرعة تداول النقود و ثبات حجم المبادلات و كما يتضح ذلك في الشكل الآتي:

الشكل (9) يوضح المستوى العام للأسعار



ومن الرسم التوضيحي يظهر أن الاختلاف في الوضع الاقتصادي ينشأ عن التغيرات فيما بين كمية النقود المتداولة من جهة والحجم المتاح من السلع والخدمات من جهة أخرى . إذ أم المستوى العام للأسعار يمثل عاملا سلبيا كونه عنصرا ثابتا للعنصر المستقل المتمثل في كمية النقود المعروضة فإن أي تغير سواء بالزيادة أو النقصان في كمية النقود المعروضة سيترك أثره بنفس القدر في المستوى العام للأسعار لذا نلاحظ ارتفاع P إلى P1 نتيجة تغير الطلب على النقود.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمود يونس ، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.2002، ص385.

<sup>2</sup> عايدة محمد اسماعيل، النقود والبنوك، منشورات جامعة الزعيم الأزهرى، ص 36،35.



### المطلب الثاني: التحليل الكينزي لظاهرة التضخم

ركز التحليل الكينزي على جانب الطلب لتفسير التضخم حيث أشار إلى أن سوق العمل يلعب دورا في ارتفاع مستوى الأسعار من خلال ارتفاع مستوى الطلب على السلع والخدمات والذي يحتاج في نفس الوقت إلى قوى عاملة لإنتاج هذه السلع والخدمات. وبالتالي عند تشغيل العمالة وتوفير الأجور لدى عمالة لديها معدل حدي للادخار منخفض وفي نفس الوقت معدل حدي للاستهلاك مرتفع فإن هذا سوف يدفع مستوى التضخم إلى أعلى كما أشار هذا التحليل إلى أن هناك أيضا عوامل تساعد في زيادة مستوى الطلب على السلع والخدمات مثل الكوارث والحروب مما يساعد على زيادة مستوى الأسعار خصوصا إذا كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته التشغيلية حيث يؤدي ذلك الوضع إلى رفع الأسعار وبالتالي تحقيق أرباح لشركات المنتجة مما يزيد من الطلب على العمالة مما يدفع مستوى الطلب إلى الزيادة مرة أخرى وبالتالي زيادة مستوى التضخم في الاقتصاد.<sup>1</sup>

كما اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك باعتباره عاملا هاما في التأثير على المستوى العام للأسعار و التوظيف ، مستعينا بأدوات اقتصادية تحليلية كالمضاعف و المعجل، بالتالي يعتمد التحليل الكينزي في تفسيره للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي ، من خلال التفريق ما بين حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتسمى بالحالة العامة، وحالة ما بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتعرف بالحالة الاستثنائية، ونوضح ذلك فيما يلي:

### المرحلة الأولى: الحالة العامة

يرى كينز أنه في هذه الحالة غالبا ما يوجد الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل و أن هناك موارد إنتاجية عاطلة لم تستغل بعد، و بالتالي فإن زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) نتيجة زيادة أحد مكوناته أو زيادة كمية النقود، سوف يؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي من السلع والخدمات وبذلك يزيد الدخل الحقيقي. كما أن عناصر الإنتاج لن ترتفع فورا بل تدريجا، نتيجة زيادة الطلب عليها بشكل متتالي مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وينعكس ذلك على زيادة الأسعار، و هنا يمكن القول بأن التضخم ليس بالضرورة ظاهرة نقدية بحتة. وقد أطلق عليه كينز اسم "التضخم الجزئي" وسببه هو:

- جمود الجهاز الإنتاجي مع زيادة الطلب الكلي.

<sup>1</sup> حسن بن رقدان الهجوج، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي، الرياض المملكة العربية السعودية، 2009، ص6.

- الضغوطات التي تمارسها النقابات العمالية على أصحاب الأعمال لرفع الأجور.
- حالات الجمود المختلفة التي تسود الأسواق مما يقلل من الاستجابة الكاملة لزيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
- اعتبر كينز أن هذا التضخم لا يثير المخاوف، لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح، وتقوم السلطات النقدية بخلقه في حالات الكساد من أجل تحقيق قدر أكبر من التوظيف.

### 2-المرحلة الثانية :حالة استثنائية

يفترض في هذه الحالة أن الاقتصاد يكون عند مستوى التشغيل الكامل (انخفاض مرونة عوامل الإنتاج)، فإن الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى الزيادة في الأسعار لأن الإنتاج وصل إلى طاقته القصوى مما يتعذر معه زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات و يؤدي إلى تضخم حقيقي ، هذا الاختلال ما بين أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج سوف يؤدي إلى حدوث " فجوات تضخمية " نتيجة فائض الطلب ، و يسمى كينز، هذا التضخم بالتضخم البحت.

و في هذا الإطار أدخل كينز بعض المفاهيم الجديدة لتحليل حالات اختلال التوازن ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن بينها الفجوة التضخمية والتي سبق التعرف عليها.

كما أكد على أن مستوى الأسعار يعتمد على العادات النقدية السائدة في المجتمع وسياسة الحكومة، وبالتالي فإن التضخم هو مؤشر يدل على ضعف الطاقات الإنتاجية في استيعاب فوائض الطلب الكلية وهو بذلك يتحدد من خلال ثلاثة عوامل :

#### 1. فوائض الطلب الكلية الايجابية:

تعبر عن الفرق في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

#### 2. فوائض العرض الكلي السلبية:

وهي تعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع(أي عدم مرونة ما بين السلع المستهلكة وما بين الإنفاق الكلي المتزايد).

#### 3. مستويات العمالة والتشغيل المحققة:

وهي تعبر عن مستويات التضخم المرتفعة، كلما كان التشغيل في ظروف أقرب إلى الاكتمال.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة ابي بكر بلقايد، 2014.2015، ص 34.30.

### المطلب الثالث: التحليل المعاصر لظاهرة التضخم

عقب ظهور النظرية الكمية النظرية الكينزية ظهرت نظريات أخرى إما لتعزيز الأفكار السابقة، أو تقديم تفسيرات أخرى للتضخم تختلف باختلاف العوامل التي تراها مسببة له، ومن بين هذه النظريات نجد:<sup>1</sup>

#### النظرية النقدية الحديثة

على الرغم من حدة الانتقادات التي وجهت إلى نظرية كمية النقود، والتي كانت تفسر التضخم على اعتباره ناتجاً عن الإفراط في عرض النقود، والذي يولد إفراطاً في الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. إلا أن الاقتصاديين تبنا من جديد أفكار هذه النظرية، وتعتبر مدرسة شيكاغو والذي يعد ميلتون فريدمان من روادها من أكثر الاتجاهات المعاصرة التي تبنت من جديد نظرية كمية النقود، وذلك على اعتبار أنها أصلح النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم. وخاصة بعد أن فقدت أفكار كينز لمعناها والتي كانت تعتبر بمثابة المرشد بالنسبة للسياسات الاقتصادية في الدول الغربية، ويرى فريدمان في تفسيره للتضخم باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقد وحجم الإنتاج، أي نتيجة الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

ولقد بدأت أفكار مدرسة شيكاغو تأخذ في الانتشار على إثر عجز الأفكار الكينزية عن تفسير بعض الظواهر الاقتصادية الجديدة وخاصة ظاهرة التضخم الركودي و التي تتناقض في تحليلها مع منحنى فيليبس الذي اعتمد على الأفكار الكينزية، ويوضح هذا المنحنى وجود علاقة عكسية بين كلا من معدل التضخم ومعدل البطالة، بمعنى أنه إذا ساد في اقتصاد ما ارتفاع معدل التوظيف، أي انخفاض معدل البطالة، فإن ذلك يكون مصحوباً بمعدل تضخم مرتفع، ونفس الشيء إذ ساد في الاقتصاد ارتفاع معدلات البطالة، فإنه يكون مصحوباً بانخفاض معدلات التضخم، وعلى الرغم من الرواج الذي شهده منحنى فيليبس في الستينيات من القرن الماضي، إلا أن تطور الأسعار والأجور وارتفاع معدلات البطالة في الدول الرأسمالية عملت على تدهور الأفكار التي تضمنها منحنى فيليبس، حيث شهدت اقتصاديات الدول الغربية ارتفاعاً في مستويات الأسعار وفي نفس الوقت ارتفاع معدلات البطالة، وهو الأمر الذي يتناقض مع أفكار فيليبس التي نشرها عام 1958 م. ونتيجة لذلك التدهور الذي لحق بالأفكار الكينزية، فإن الأفكار التي جاءت بها مدرسة شيكاغو والتي أوضحت بعدم وجود علاقة على المدى الطويل بين كلا من التضخم والبطالة، وذلك على اعتبار أن التضخم مشكلة نقدية بحتة، ناجمة عن الإفراط في عرض النقود، ولا ترتبط بظاهرة جمود الأجور أو نحوها. فالتضخم وفقاً لهذه المدرسة هو نتيجة النمو

<sup>1</sup> أسماء مخاليف ، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2016، ص58.

غير المتوازن بين كلا من كمية النقود وكمية الإنتاج، نظرًا لنمو النقود بسرعة أكبر من النمو في كمية الإنتاج . ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف بالإضافة إلى أذواق المستهلكين و الأفضلية التي يرونها على الاعتبارات الآتية:

1. دخل أو ثروة الأفراد باعتبارها عنصرًا أساسيًا في الطلب على النقود\*، حيث يرى فريدمان أن الطلب على النقود يعتمد على الثروة و ليس على الدخل الجاري حسب آراء كينز و التي انتقدها فريدمان، باعتبار أن الدخل الجاري مفهوم ضيق وغير ثابت في الأجلين القصير أو الطويل، حيث اعتمد فريدمان في تحديده للدخل الذي يستخدمه كمتغير في دالة الطلب على النقود على معدل الدخل الثابت أو المستمر والذي يعتمد في تحديده على تجارب الماضي وواقع الحاضر والتوقعات عن المستقبل، ولم يقتصر مفهوم فريدمان في تحديده للثروة على الثروة المادية فحسب، بل اشتملت على الثروة البشرية أيضا، والتي تتمثل في القدرات البشرية للسكان ويرى أنه كلما زادت نسبة الثروة البشرية في إجمالي الثروات، كلما زاد الطلب على النقود، خاصة في ظل الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، باعتبار أن الثروة غير البشرية يمكن تحويلها إلى صورة نقدية، في حين أن الثروة البشرية يصعب تحويلها أي استخدامها في توليد الدخل، خاصة في فترات البطالة.

2. العوائد المحققة من البدائل المختلفة للاحتفاظ بالثروة، وذلك من خلال إجراء المقارنة بين مختلف العوائد التي قد تتحقق نتيجة الاحتفاظ بالثروة، سواء تم الاحتفاظ بها في صورة نقدية، أو استثمارها في الأسهم والسندات أو الاحتفاظ بها في صورة عينية من خلال اقتناء الأصول العينية كالسيارات والعقارات.

وتتحدد تكلفة الاحتفاظ بالنقود بالعائد المفقود نتيجة الاحتفاظ بالنقود في صورتها النقدية وعدم استثمارها في أحد المجالات الاستثمارية التي تحقق عوائد مرتفعة تعوض النقص في القوة الشرائية لوحدة النقد، ويفرق فريدمان في هذا الخصوص بين تكلفة الاحتفاظ بالنقود نتيجة الاحتفاظ بها في صورتها النقدية وعدم استثمارها وبالتالي عدم الحصول على أي عائد من الاحتفاظ بها مقارنة بمعدلات الفائدة السائدة في السوق، وبين النقص في القيمة الحقيقية للنقود نتيجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أحمد محمد صالح جلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2005.2006، ص46،45.

### المبحث الثالث: وسائل مكافحة ظاهرة التضخم

تعد ظاهرة التضخم إحدى أهم المشكلات التي تواجهها كافة الاقتصاديات في العالم ، حيث تأتي في مقدمة الاختلالات التي تعاني منها هذه الاقتصاديات. وهناك شبه اتفاق على وجود عدد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على كافة نواحي الحياة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، خاصة في الدول النامية التي تعاني من هذه الظاهرة بدرجة أكثر حدة من نظيرتها المتقدمة. ومن أنواع التضخم وأسبابه يمكن تحديد العلاج و الوسائل أو الأدوات التي يجب استخدامها للحد منه أو التقليل من آثاره الضارة على الحياة الاقتصادية.

### المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في مكافحة ظاهرة التضخم

تركز هذه السياسة على ضرورة ضبط معدلات الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج الحقيقي. حيث تتفق العديد من وجهات النظر في أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية ، فالإفراط في العرض النقدي يعتبر السبب الحقيقي لظهور التضخم ذلك أن زيادة العرض النقدي هي التي تدفع الأجرور إلى الارتفاع وتزيد من حدة التضخم داخل الدولة. ولبيان أهمية أدوات السياسة النقدية في مكافحة هذه الظاهرة ينبغي أن نتعرض إلى الوسائل الكمية لهذه السياسة :

#### 1. سياسة سعر الخصم

من الملاحظ أن الدول المتخلفة لا تستخدم الأوراق التجارية إلا في نطاق محدود وعلى ذلك يكون مجال تطبيق سياسة إعادة الخصم ضيقاً ، وعلى ذلك فحدود سياسة سعر الخصم تتمثل في الواقع من أن النظام المصرفي لا يلجأ إلى البنك المركزي إلا في نطاق ضيق وهذا يفسر بعوامل مختلفة منها اعتماد البنوك على مراكزها الرئيسية في الخارج ومنها ضيق الائتمان في الاقتصاد المتخلف واقتصارها على أنواع معينة من النشاط الاقتصادي مثل تمويل حركة المحاصيل الزراعية ، وحركة التجارة الخارجية مما يترك للبنوك أرصدة نقدية كبيرة تغنيها عن الاقتراض من البنك المركزي<sup>1</sup>.

وعلى ذلك فإن البنوك المركزية للدول المتخلفة تلجأ إلى سياسة سعر الخصم للتأثير في سوق الائتمان بل العادة أن تبقى على سعر الخم ثابتاً لمدة طويلة ومن هنا لا يتوقع لعملية إعادة الخصم أي أهمية يعتد بها كأداة للرقابة على النقد و الائتمان ومن ثم كوسيلة لمكافحة التضخم.

<sup>1</sup> محمدي فوزي أبو السعود و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التعليم الجامعي، 2015، ص 255

### 2. عمليات السوق المفتوحة

إن عمليات السوق المفتوحة مجالها إما السوق النقدية وإما السوق المالية والبلاد المتخلفة إما لا تملك مثل هذه الأسواق أو إما أن ما لديها منه ضيق إلى درجة تجعل أي تدخل في البيع أو الشراء يؤدي إلى تقلبات كبيرة في الأسعار و ضيق السوق النقدية يفسر بأن الأوراق التجارية قليلة الاستخدام نسبيا ولا تتمتع بسوق منظمة تدر عليها سيولة تشجع على التعامل فيها ، هذا فضلا على أن أدون الخزنة لا تزال في البلاد المتخلفة في أولى خطواتها ، ولم تتغلغل بعد في عادات توظيف الأموال لدى مختلف المؤسسات الائتمانية أو الأفراد وأما ضيق السوق المالية فيرجع إلى ضعف الهيكل الإنتاجي الرأسمالي وعدم انتشار الشركات المساهمة ، هذا إلى جانب المستثمر في البلاد المتخلف يفضل عادة توظيف أمواله في العقارات ، وفي اكتناز المعادن النفيسة، وفي السعي إلى تحقيق أرباح عاجلة تدرها المضاربة التجارية كتخزين سلعة والإفادة من الاتجاه التضخمي المميز لأغلب دول العالم المتخلف<sup>1</sup>.

وهذا كله يجعل من المتعذر انتهاج البنك المركزي سياسة فعالة تؤثر في أحوال الائتمان عن طريق البيع أو الشراء في السوق المالية، ومن هنا فلا جدوى من عمليات السوق المفتوحة في التأثير على حجم الائتمان في الدول المتخلفة.

### 3. تعديل نسبة الاحتياطي القانوني

تعتبر هذه الوسيلة من أفضل وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان في الدول المتخلفة . فهي وسيلة مباشرة لا سبيل إلى تجنب آثارها و إلا بزيادة الأرصدة النقدية وقد ذهب رأي في هذا الشأن إلى أن الاقتصاد المتخلف يخضع عادة لحركة موسمية واضحة تجعل من سياسة الاحتياطي أداة جامدة غير مرنة بمعنى أنه في موسم المحاصيل الرئيسة تحتاج الأسواق إلى موارد مالية كثيرة لتسويق المنتجات ، وعلى ذلك فإنه من الممكن استخدام سياسة تعديل الاحتياطي القانوني للحد من الموجات التضخمية بصورة فعالة ، بشرط الأخذ بالاعتبار وجود الحركة الموسمية ، فيمكن زيادة النسبة في غير موسم المحصول مع التخفيف منها عند ظهور الحاجة إلى توسيع عمليات الائتمان الخاصة بتسويق المحصول<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية، جدة، 2015، ص282

<sup>2</sup> أحمد محمد مندور و آخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، 2003-2004، ص317

وفيما يتعلق بالرقابة الكيفية يذهب البعض إلى أنها تهيأ للبنك المركزي تدخلا فعلا يتيح له السيطرة على الائتمان بما يوجهه إلى فروع النشاط الاقتصادي التي تساهم في دعم الجهاز الإنتاجي في الدولة وتحويله إلى فروع أخرى أقل أهمية<sup>1</sup>.

و نستخلص أن دور السياسة النقدية محدود في مكافحة التضخم في الدول المتخلفة نظرا للصعوبات الهيكلية المعقدة وضعف الجهاز المصرفي و ضيق الأسواق المالية والنقدية و من هنا تبرز أهمية الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به وسائل السياسة المالية لمكافحة التضخم في هذه البلاد.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية في مكافحة ظاهرة التضخم

تعنى السياسة المالية استخدام الميزانية من ضرائب و قروض و نفقات عامة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها التوازن و الاستقرار الداخلي للاقتصاد القومي حيث أن أدوات هذه السياسة هما الإيرادات الحكومية و الإنفاق الحكومي، و السياسة المالية للحكومة يمكن أن تساهم في السيطرة على التضخم إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص عن طريق إنقاص الإنفاق الحكومي أو مزج كلا العنصرين فإن كان الإنفاق الخاص يميل لأن يكون زائدا فإن الحكومة تستطيع أن تلتطف من حدة الضغط التضخمي بتخفيض إنفاقها هي. ولكن خفض أو تأجيل الإنفاق الحكومي في الأيام الحديثة ليس مهمة سهلة فقد تكون هناك مشروعات تحت تشييد بالفعل ، وهذه من الواضح أنه لا يمكن أن تأجل ، وبالمثل الأنواع الأخرى من الإنفاق قد تكون ضرورية لمقابلة المتطلبات العادية للاستهلاك الجماعي للمجتمع بعد ذلك قد يكون هناك نفقات اجتماعية على التعليم ، الصحة ... إلخ ، التي يكون من الصعب خفضها نظرا للآثار السياسية غير المرغوب فيها لذلك فإن التأكيد الرئيسي للسياسة المالية في أوقات التضخم يكون على خفض الإنفاق الخاص عن طريق زيادة الضرائب.<sup>2</sup>

إن الزيادة في الضرائب تميل لأن تخفض الإنفاق الخاص فإذا ارتفعت أسعار الضرائب المباشرة على الدخل و الأرباح فإن الدخل الممكن التصرف فيه الخاص يخفض وهذا سيميل لأن يخفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص وإذا زادت أسعار الضرائب على السلع أو فرضت ضرائب جديدة فإن الأثر على الاستهلاك سيكون مباشرا بصورة أكبر. فزيادة في أسعار الضريبة على إحدى السلع ستخفض الإنفاق عليها مباشرة عن طريق رفع تكلفة

<sup>1</sup> مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام ، دار غريب للنشر والتوزيع و الطباعة، القاهرة، مصر، 2002، ص

131.127

<sup>2</sup> كامل بكري و آخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع و الطباعة ، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 289، 290

المشتريات وهكذا ففي فترات التضخم ينبغي على الحكومة أن تكبح إنفاقها هي و ان تزيد أسعار الضرائب بخفض الإنفاق الخاص، إنه من المناسب أن تخطط لتحقيق فائض الميزانية أثناء فترات التضخم<sup>1</sup>. وهكذا فالإجراءات المالية تتألف من خفض الإنفاق الحكومي و فرض الضرائب جديدة أو زيادة الضرائب النقدية لتقليل حجم الدخل الممكن التصرف فيه في أيدي الناس و لخفض مقدار الفجوات التضخمية إضافة إلى تشجيع الادخار أو إدخال مشروعات للادخار الإجمالي و إدارة الدين العام بحيث تخفض عرض النقود.

### المطلب الثالث: أدوات أخرى لمكافحة ظاهرة التضخم

#### أولاً: سياسة مكافحة التضخم في إطار إسلامي<sup>2</sup>

عند تطبيق نظام إسلامي سيصبح ضرورياً ولازماً القضاء على جميع أسباب فساد المناخ السياسي و الاجتماعي و محاربة جميع العوامل المرتبطة بهذا الفساد و التي تعوق بشكل مباشر الاستخدام الكفء للموارد المتاحة و تنمية النشاط الإنتاجي الحقيقي و بالتالي تيسير العلاج الهيكلي للتضخم و التعجيل بنجاحه. والقضية الأهم من وجهة النظر الإسلامية هي تنمية أساليب حديثة للتمويل القائم على المشاركة في الربح أو الخسارة و دراسة الوسائل و الآليات التي يمكن بها السيطرة على تدفقات هذا النوع من التمويل وذلك عند الحاجة للحد من التضخم.

#### ثانياً: سياسة إدارة سعر الصرف الأجنبي<sup>3</sup>

إن سعر الصرف الأجنبي هو سعر عملة بصيغة عملة أخرى أو مقابل العملات الأخرى إن الحكومة تؤثر في سعر العملات الأخرى . إما عبر سياسة سعر الفائدة أو عبر شراء و بيع عملتها فإذا رفعت الحكومة معدلات الفائدة فإن هذا يعني أن أولئك الذين يستثمرون في بلد تلك الحكومة سوف يحصلون على إيرادات أعلى على نقودهم. و المستثمرون ربما يكون ضمنهم بنوك وشركات متعددة الجنسية الذين لديهم تدفق نقدي بعدد من العملات. كما أن الاستثمار يمكن أن لا يكون طويلاً أو أطول أو يكون قصيراً وكلما ارتفعت معدلات الفائدة فإن المستثمرين سوف يشترون عملة البلد الذي رفع معدلات الفائدة لأنه عليهم أن يستعملوا عملة ذلك البلد عندما يريدون وضع أموالهم في ودائع أو استثمارها في مشروعات أعمال. و هذه العملية تزيد الطلب على عملة ذلك البلد مما يتسبب في ارتفاع سعر صرف عملتها.

<sup>1</sup> غازي حسين عناية ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006

<sup>2</sup> عبد الرحمن يسري أحمد ، دراسات اقتصادية إسلامية النقود و الفوائد والبنوك، كلية التجارة الإسكندرية ، مصر ، 2000، ص 88.87.

<sup>3</sup> محمد صالح القرشي ، اقتصاديات النقود والبنوك و المؤسسات المالية، اثرأ للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 321،320.



ونتيجة لذلك فإن صادرات ذلك البلد تصبح غالية لأن الأجانب عليهم أن يتخلوا عن كمية أكبر من عملتهم لشراء عملة ذلك البلد. بينما إيرادات ذلك البلد ستكون أرخص لأن عملته يمكنها أن تشتري كمية أكثر من العملة الأجنبية و لذلك من السلع و الخدمات و المواد الخام. إن هذا سوف يساعد في المحافظة على التضخم عند معدلات أقل.

### خلاصة الفصل الثاني

يتضح مما سبق أن التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذ أنه ينجم عن مختلف أنواعه العديد من الآثار السلبية الضارة بهذه الحياة وهذا ما أدى إلى تضارب الآراء المفسرة له لمختلف المفكرين الاقتصاديين واختلاف وجهات نظرهم حوله و أدى كذلك إلى البحث عن سبل مكافحة هذه الضارة بشتى الطرق والأساليب عن طريق مختلف السياسات النقدية والمالية وسياسات أخرى إذ يكمن في هذه السبل أنجع الأفكار المحاولة لحل هذه المشكلة الاقتصادية وبالتالي تحقيق استقرار أحد المتغيرات الكلية والوصول إلى التوازن الاقتصادي الذي يسعى اقتصاد أي دولة الوصول إليه.

# الفصل الثالث

السياسة النقدية

والتضخم

### تمهيد

يعتبر التضخم من أكبر المشكلات التي تعاني منها الدول النامية لما لها من آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية و نخص بالذكر الجزائر خاصة في زماننا هذا ، حيث استدعت الضرورة التركيز على السياسة النقدية التي تعتبر جد مهمة في القضاء على هذه الظاهرة و بالتالي تسعى قدر الإمكان الى التخفيض في معدلات التضخم و التقليل من الفجوة التضخمية وبالتالي سنحاول في هذه الفصل دراسة وتحليل معدلات الكتلة النقدية ومقابلاتها و كذلك دراسة وتحليل أهم أهداف السياسة النقدية إضافة إلى دراسة وتحليل معدلات التضخم خلال الفترة محل الدراسة دون تجاوز آثار ظاهرة التضخم على المجتمع الجزائري.

### المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2016

تبذل الجزائر جهودا مستمرة في حسن سير و إدارة السياسة النقدية خلال عدة فترات من أجل مكافحة كل ما قد يمس بالاستقرار النقدي ولهذا عملت على إجراء عدة إصلاحات في النظام النقدي الجزائري بالاستناد على مختلف القوانين الخاصة بالنقد والقرض وتبني كذلك عدة أنظمة اقتصادية ، كل ذلك في سبيل ارساء وضعية نقدية ناجعة .

### المطلب الأول: الوضعية النقدية في الجزائر في الفترة 2000.2016

لوحظ عدة تغيرات في الوضعية النقدية الجزائرية منذ بداية 2000 و عدة تحولات جذرية كانت من شأنها أن تؤثر على هذه الوضعية مما يؤثر بالتبعية على الكتلة النقدية ومجموع مقابلاتها .

#### أولاً: تطور الكتلة النقدية

يمكن تعريف الكتلة النقدية على أنها كمية النقد المتداول في اقتصاد معين ، ونجد لها مفهومين أساسيين لتكوينها مفهوم ضيق ومفهوم واسع وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر على أنها:<sup>1</sup>

أ. **النقود الورقية**: و التي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت و قطع نقدية، و تعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

ب - **النقود الكتابية**: تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية و ودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، و التي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر.

ج - **أشباه النقود**: و تشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، و الودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، و التي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، فهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M2. و يلاحظ عدة تطورات شهدتها الكتلة النقدية في فترة الدراسة نتيجة عدة أسباب أثرت عليها ، والجدول التالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> اكن لونيس ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة 2000.2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير ، كلية

العلوم الاقتصادية ، فرع نقود وبنوك ، جامعة الجزائر ، 2010،2011، ص 100.

الجدول رقم (1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000.2016.

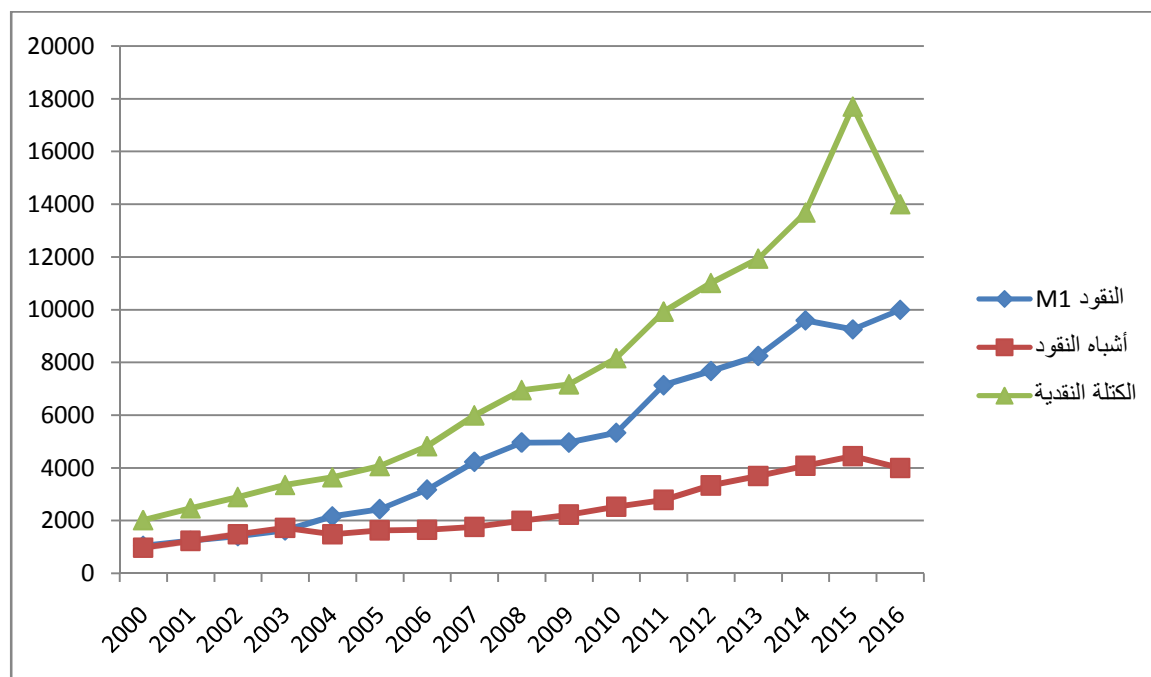
الوحدة: (مليار دينار).

السنوات	نقود ورقية	نقود كتابية	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2
2000	484.9	556.4	1048.8	974.3	2022.5
2001	577.3	658.3	1238.5	1235.0	2472.5
2002	664.6	751.7	1416.3	1485.2	2901.5
2003	781.4	862.1	1631.0	1723.9	3354.9
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.3
2005	921.0	1516.5	2437.5	1632.9	4070.4
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1649.8	4827.6
2007	1284.5	2942.1	4233.6	1761.0	5994.6
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6955.9
2009	1829.4	3114.8	4966.2	2228.9	7173.1
2010	2098.6	3539.9	5638.5	2524.3	8162.8
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.6	9929.2
2012	2952.2	4729.2	7681.8	3333.6	11105.1
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5
2014	3658.9	5944.1	9603.0	4082.7	13686.7
2015			9261.2	4443.3	13704.5
2016			10000	4000	14000

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر في السنوات 2004، 2008، 2011، 2016

الشكل رقم (9) : تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000.2016.

الوحدة (مليار دينار).



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول.

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن الكتلة النقدية قد تضاعفت بسبع مرات خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغت 14000 مليار دينار سنة 2016 مقابل 2022.5 سنة 2000 و هو ما يبينه الشكل اعلاه. سجل نمو الكتلة النقدية ارتفاعا ملحوظا سنة 2001 حيث قدرت الكتلة النقدية بـ 2472.5 وهذا يرجع لعاملين أساسيين : يتمثل العامل الأول في برنامج الانعاش الاقتصادي الذي تبنته الدولة في أبريل 2001 والذي من شأنه أن يساهم في انفراج مالي للاقتصاد ككل و تنشيطه، أما العامل الثاني فيمكن في ارتفاع الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، وقد واصل نمو الكتلة النقدية لسنة 2002 و 2003 حيث بلغ 3354.9، 2901.5 على التوالي ويرجع ذلك الى تواصل ارتفاع الارصدة الصافية الخارجية وتواصل برنامج الانعاش الاقتصادي المقرر على سنوات من أبريل 2001 إلى أبريل 2003، واستمر ارتفاع الكتلة النقدية إلى غاية 2009 أين بلغ 7173.1 مليار دينار وهذا راجع إلى توسع الشبكة النقدية من جهة وانشاء برنامج دعم النمو من جهة اخرى و الذي قرر من 2004 إلى غاية 2009 وقد ساهم في السعي نحو مواصلة الانفاق العمومي والانفراج المالي. واصل ارتفاع الكتلة النقدية بعد سنة 2010 إلا أن هذا الارتفاع كان يستمر بوتيرة متباطئة ويخص ذلك سنتي

2012،2013 و كذلك سنتي 2014 و 2015 وذلك لتباطؤ وتيرة التوسع النقدي. سجل مقر الكتلة النقدية في نهاية الفترة محل الدراسة 14000 مليار دينار وهو يعتبر ارتفاع واضح للكتلة النقدية.

### ثانيا : تطور مقابلات الكتلة النقدية

تغطي الكتلة النقدية بمجموعة من القروض تقابلها في ميزانية النظام المصرفي حيث كل تغير يحصل على مستوى هذه المقابلات من شأنه أن يؤثر في الكتلة النقدية وذلك باعتبار تغطية نقدية لهذه الكتلة و الجدول التالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال فترة محل الدراسة:



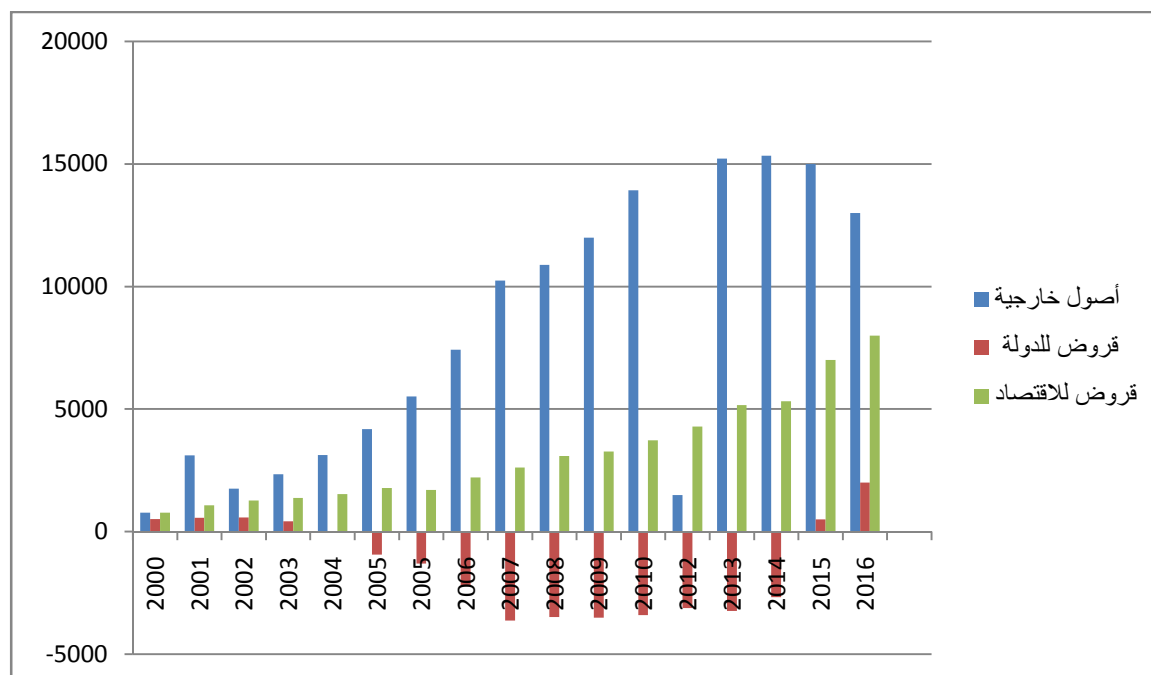
الجدول رقم(2):تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2016.2000

الوحدة (مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأصول الخارجية	775.9	3110.8	1755.7	2342.6	3119.2	4179.7	5515	7415.5
قروض الدولة	506.6	569.7	576.7	423.4	-20.6	-933.2	-1304.1	-2193.1
قروض للاقتصاد	776.2	1078.4	1266.8	1380.2	1535	1779	1905.4	2205.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أصول خارجية	10246.9	10886	11997	13922.41	1494.0	15225.2	15330.6	15000
قروض للدولة	-3627.3	-3483.3	-3510.9	-3406.6	-3116.6	-3235.4	-2673.7	500
قروض للاقتصاد	2615.5	3086.5	3268.1	3727.5	4287.6	5156.3	5314	7000
السنوات	2016							
أصول خارجية	13000							
قروض للدولة	2000							
قروض للاقتصاد	8000							

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر في السنوات 2016-2012-2008-2004

الشكل رقم (10): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2016



المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول

### 1. الأصول الخارجية الصافية:

تتشكل الأصول الخارجية لأي دولة من مجموعة مصادر تتمثل في صادرات الدولة من سلع وخدمات و تحويلات الموجودين في الخارج إلى الداخل اضافة إلى الدخل الصافية لرؤوس الأموال، حيث تبين هذه الأصول القدرة الاستيرادية للدولة وتعمل على سد العجز في ميزان المدفوعات.

أما بالنسبة لدولة الجزائر فإن معظم الأصول الخارجية الصافية مصدرها إيرادات قطاع المحروقات والتي تشكل ما يقارب 98 بالمئة من مجموع الإيرادات وهذا ما يجعل احتياطات الصرف التي يحوزها بنك الجزائر تشكل المصدر الأول للتوسع النقدي.

ومما يوضحه الجدول اعلاه ويكملة الشكل اعلاه فان الأصول الخارجية الصافية في ارتفاع مستمر

حيث بلغت 775.9 مليار دينار سنة 2000 لتنتقل إلى 3110.8 مليار دينار سنة 2001 وقد استمر هذه

الارتفاع في السنوات المتتالية 2003، 2004، 2005، لتبلغ مايعادل بالتتابع

1755.7، 2342.6، 3119.2، 4179.7 مليار دينار وواصل هذا الارتفاع في السنوات المقبلة 2007 و 2008

وذلك نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات مما ساهم هذا في ارتفاع الأصول الخارجية الصافية ، وقد عرفت سنة

2009 ارتفاع متباطئ لهذه الأصول ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات

حيث بلغت قيمة الأصول 10886 مليار دينار إلا أن هذا الارتفاع للأصول الصافية الخارجية قد استمر في سنواته 2010، 2011، 2012، 2013 وكذلك 2014 حتى وصل إلى ما يعادل 15330.6 مليار دينار إلا أن هذا الارتفاع قد آل إلى الإنخفاض سنة 2015 و 2016 أين كانت قيمة الأصول 15000 و 13000 مليار دينار بالتتابع ويرجع هذا إلى انخفاض أسعار المحروقات مما أضعف هذا القدرة الاستيرادية للدولة.

## 2. قروض المقدمة للدولة

وتسمى كذلك القروض المقدمة للخرزينة، حيث أن النمط المركزي لتمويل الاقتصاد الوطني أعطى مكانة هامة للخرزينة في عملية تمويل المشاريع الاقتصادية، وتشمل القروض الممنوحة للخرزينة: تسبيقات من البنك المركزي، الاككتاب في سندات الخرزينة من طرف البنوك التجارية، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخرزينة ومنها الحسابات البريدية<sup>1</sup>.

نلاحظ من الجدول بان قيم القروض المقدمة للدولة عرفت تذبذبا في السنوات الأربع الأولى فقد عرفت ارتفاعا مابين سنة 2000 و 2001 و 2002 أين بلغت قيمتها على التوالي 506.6، 569.7، 576.7 إلا أن هذا الارتفاع قد آل إلى الانخفاض سنة 2003 حيث قدرت قيمتها ب 423.4 مع تحسن الوضعية الاقتصادية للدولة، وقد واصل هذا الانخفاض في السنوات الخمس الموالية بداية من 2005 أين بلغت قيمتها 933.2- ووصولاً إلى سنة 2009 أين بلغت قيمتها 3483.3- ويعود ذلك إلى برنامج دعم النمو الذي قامت به الدولة والذي جاء مدعماً لبرنامج الانعاش الاقتصادي وقد ساهمت هذه البرامج في تحسن الوضعية الاقتصادية مما أثر ايجاباً على الدولة في تقليص مديونيتها اتجاه البنوك. بلغت قيمة القروض المقدمة للدولة للسنوات 2010 و 2011 و 2012 و 2013 ما يقارب ل (-3235.4)، (-3116.3)، (-3406.6)، (-3510.9) ومن الملاحظ على هذا الانخفاض أنه يتميز بوتيرة متباطئة وقد بلغت قيمة هذه القروض (-2673.7) سنة 2014 أين نسجل هنا انخفاض معتبر لها إلا ان هذا الاخير قد انتقل إلى الارتفاع في سنتي 2015 و 2016 أين بلغ على التوالي 500 و 2000 مليار دينار .

## 3. قروض مقدمة للاقتصاد

توجه القروض المقدمة للاقتصاد للأعوان غير الماليين من طرف الجهاز البنكي وتعتبر احدى مكونات مجاميع القروض الداخلية.

<sup>1</sup> كلثوم صافي، أثر الانفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة 1990. 2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014-2015، ص 103

عرفت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعاً منذ بداية 2000 أين بلغت 776.2 وكانت تسجل ارتفاعاً كل سنة حيث سجلت سنة 2002 قيمة 1266.8 مليار دينار وواصلت في هذا الارتفاع الى غاية سنة 2009 حيث بلغت 3086.5 ويعود السبب في ذلك إلى أن السيولة الفائضة قد وجهت إلى تمويل الاقتصاد مما زاد هذا الأخير في حجم القروض الموجهة للاقتصاد ، واصل هذا الارتفاع في السنوات الموالية حيث بلغ سنة 2010 3268.1 و سنة 2011، 3727.5 وكذلك في السنوات الموالية وذلك تأثراً بالانتعاش الاقتصادي الجزائري حتى وصل قيمة الارتفاع سنة 2016 إلى 8000 مليار دينار.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

استخدم بنك الجزائر في سبيل الحد من ظاهرة التضخم عدة أدوات يمكننا طرحها كما يلي:

#### 1. معدل إعادة الخصم:

يعتبر معدل إعادة الخصم أحد الأدوات الهامة في الاقتصاد حيث يستعملها البنك المركزي كوسيلة غير مباشرة للتحكم في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية حيث:<sup>1</sup> اتبع بنك سياسة صارمة للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم (إتباع سياسة نقدية انكماشية) في مرحلة التسعينات التي تميزت بارتفاع معدل التضخم، ثم بدأ يشهد هذا المعدل انخفاض متواصل وصل إلى 6% في أكتوبر من سنة 2000 وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة ايجابية أعطت نوع من المصادقية لهذه الأداة، إلى أن وصل في النهاية إلى 4% منذ سنة 2004 ليبقى ثابتاً إلى غاية 2016.

#### 2. الاحتياطي الإجمالي

تعتبر هذه الوسيلة من أنجع الوسائل غير المباشرة في الاقتصاد الجزائري ومع تحسن وضعية السيولة البنكية ووضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية، أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الاحتياطي الإجمالي منذ شهر فيفري 2001 وذلك من أجل حث البنوك على حسن تسيير سيولتها ومنع الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة البنكية بحيث يتماشى معدل هذا الاحتياطي وفقاً لتطور الاحتياطي الحر للبنوك.

#### 3. آلية استرجاع السيولة

تعتبر هذه الأداة إحدى التقنيات التي استخدمها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أفريل 2002 ، والتي هي عبارة عن إيداع طوعي و اختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر بإستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي،

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 105

لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.<sup>1</sup>

#### 4. عمليات الأمانة

يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتوفير السيولة بالتعديل في معدل الفائدة المتفاوض عليها، ويحدد مبلغ هذا التدخل بناء على الوضع الذي يتصوره والمقاييس التي يحددها، وتقوم على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مقرض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض، بمعنى أنها عمليات مضمونة تعتمد على تسليم أو التنازل مؤقتا عن سندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية، وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض، وعند إنقضاء أجل القرض يرجع البنك المقرض السندات للبنك المقرض، حيث أنه لم يتم استعمال عمليات الأمانة إلا في شكل ضخ للسيولة رغم أنها ذات اتجاهين، وذلك منذ أن عرف النظام البنكي فائضا في السيولة فهي لم تستخدم ونلاحظ أيضا تراجع مستمر في اسعار الفائدة الذي يحدده بنك الجزائر في السوق النقدية كسعر توجيهي ومرجعي 10.75 بالمئة في سنتي 2001 و2003 على التوالي حيث بقي ثابتا في هذه المدة واستمر في هذا الثبات إلى غاية 2006.<sup>2</sup>

#### 5. عمليات السوق المفتوحة

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية و التي يكون تاريخ إستحقاقها أقل من ستة ( 06 ) أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض وقد حدد القانون (10.90) القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، أن لا تتجاوز سقف % 20 من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر (11.03) المتعلق بالنقد والقرض في المادة رقم (54) منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> اكن لونيس ، المرجع السابق ، ص 120

<sup>2</sup> فضيل رايس، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث ، جامعة تبسة ، الجزائر، 8

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق

### المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000.2016

عملت السياسة النقدية بمختلف ادواتها على التحكم الجيد في الشبكة النقدية بالاستناد على مختلف القوانين و الاصلاحات وذلك في سبيل بلوغ عدة أهداف يمكن ابرازها كما يلي:

#### 1. هدف استقرار الأسعار

منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف خاصة خلال الفترة (2000.2011) التي طبقت فيها السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية عرفت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم وتذبذب في معدلات النمو الاقتصادي و جاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 كما يلي: إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك وقد أعيدت صياغة هذه الخلاصة في التقرير الأخير كما يلي : إن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار من خلال استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك.

إضافة إلى ذلك، تعطي الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 الأمر رقم (10.04) المعدل والمتمم للأمر (11.03) المتعلق بالنقد والقرض، إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، ويشكل هنا إصلاحا هاما لإطار السياسة النقدية مبرزا ضرورة استهداف التضخم.

#### 2. هدف النمو الاقتصادي

يعتبر هذا الهدف من الأهداف الأساسية التي تسعى اليها الدولة بشتى الامكانيات لتحقيقها وذلك من خلال عدة قوانين بداية من قانون 10.90 ووصولاً إلى القانون 11.03، وقد ساهم برنامج الانعاش الاقتصادي في تحقيق الهدف كما جعل السياسة النقدية تتبع اتجاه توسعي وفيما يلي جدول يوضح تطور معدلات النمو خلال الفترة 2000-2016:

الجدول رقم (3) : تطور معدلات النمو خلال الفترة 2000-2016

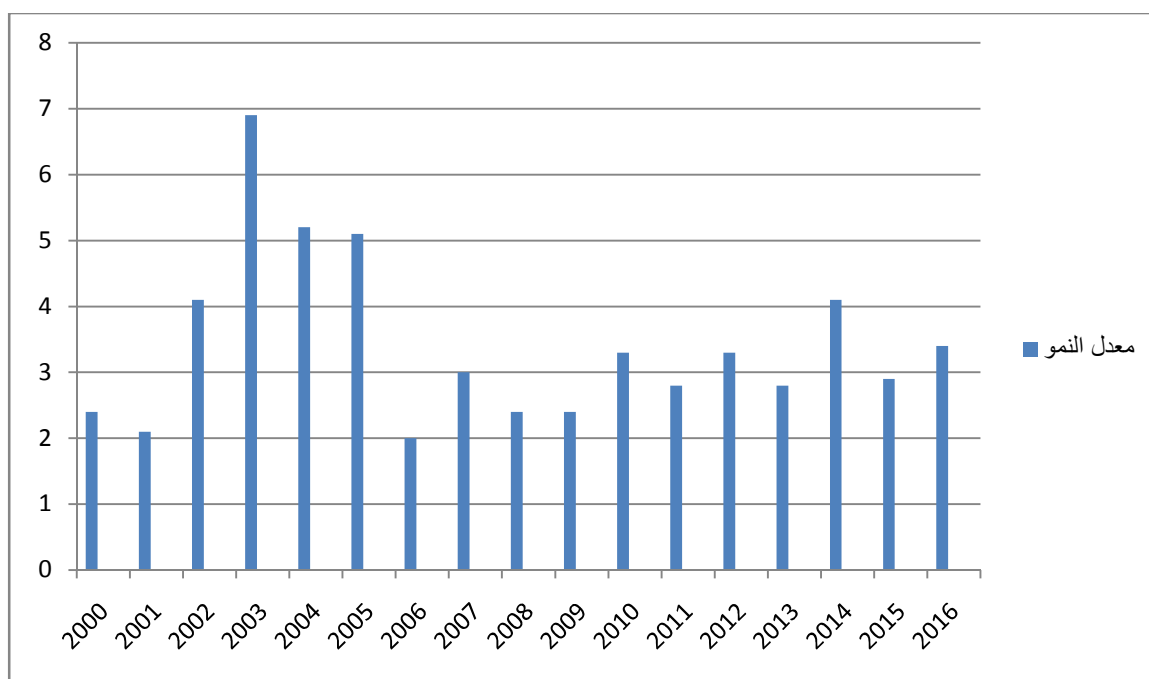
الوحدة نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو	2.4	2.1	4.1	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل النمو	2.4	3.3	2.8	3.3	2.8	4.1	2.9	3.4	

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2016

فعالية السياسة النقدية في وفترة احتياطات الصرف في الجزائر منذ سنة 2000

الشكل رقم (11) يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول

عرف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر انخفاضا مابين سنتي 2000 و2001 حيث بلغ على التوالي 2.4 و2.1 بالمئة إلا انه اتجه إلى الارتفاع في سنتيه المقبلتين 2002 و2003 أين بلغ 4.1 و6.9 بالمئة على

التوالي ويعود هذا مزامنة مع برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي جاء من أجل إنشاء مناصب شغل ومكافحة الفقر، ثم انتقل بعد هذا الارتفاع إلى تذبذبا منذ سنة 2004 إلى غاية 2007 وذلك لتأثره بالصدمات الخارجية على الاقتصاد ثم بقي ثابتا في سنتي 2008 و 2009 أين بلغ 2.4 بالمئة وقد واصل بعد هذا الثبات في التذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع إلى غاية 2016 أين بلغ نبة 3.4 بالمئة.

### 3. هدف التشغيل

ينعكس النمو الاقتصادي بالإيجاب على هدف التشغيل حيث يظهر هذا الأخير من خلال تطورات معدل البطالة وتتبعها والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم : تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2016

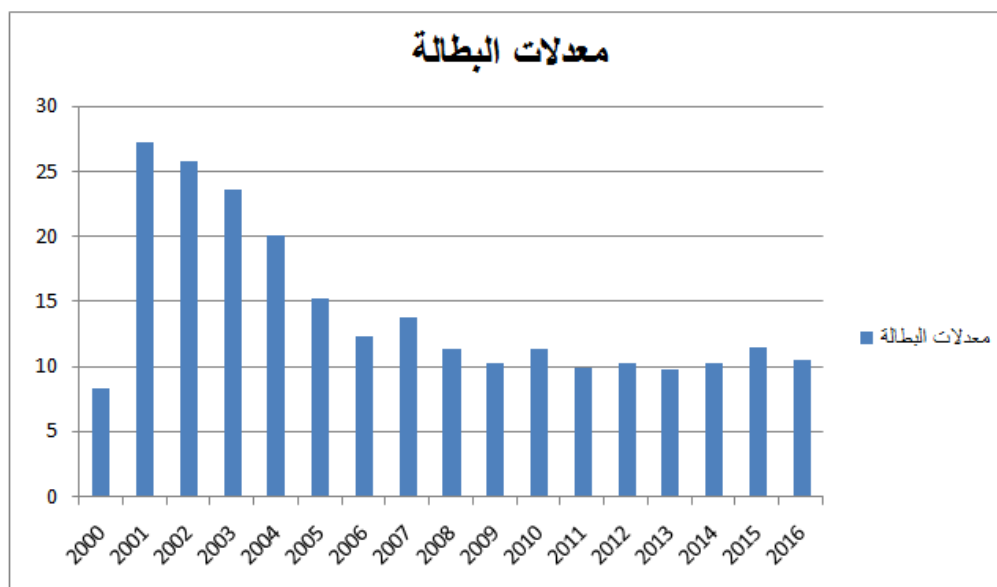
الوحدة نسبة مئوية %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	8.29	27.3	25.9	23.7	20.1	15.3	12.3	13.8	11.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل البطالة	10.2	11.4	9.9	10.3	9.8	10.2	11.5	10.5	

المصدر: الطاهر جليط ، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014



شكل رقم (12) تطور معدل البطالة خلال الفترة من 2000-2016



المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول

عرفت البطالة نوع من الانخفاض سنة 2000 حيث بلغ معدلها 8.29 إلا أن الانخفاض قد انتقل إلى الارتفاع سنة 2001 حيث بلغت 27.3 ويعود ذلك إلى اتجاه السياسة النقدية الانكماشية ثم عاد من جديد إلى الانخفاض سنة 2002 أين بلغ 25.9 وقد واصل في هذا الانخفاض من سنة إلى أخرى حتى وصل إلى 10.2 سنة 2009 ويعود هذا الانخفاض المتواصل إلى برنامج الانعاش الاقتصادي والتي كانت تهدف إلى مكافحة البطالة ، وقد عرفت معدلات البطالة بين ذلك نوع من التذبذب بين الانخفاض الارتفاع حيث بلغت 11.4 سنة 2010 في حين بلغت 9.9 سنة 2011 ، وواصلت في هذا التذبذب حتى سنة 2016 أين بلغت 10.5.

المبحث الثاني: ظاهرة التضخم

ترتبط ظاهرة التضخم بالسياسة النقدية وذلك للعلاقة الاقتصادية الوطيدة التي تربط العنصرين ولهذا يمكننا توضيح ذلك في دراسة وتحليل العلاقة بينهما من خلال دراسة تطور معدل التضخم خلال الفترة محل الدراسة ودراسة دور السياسة النقدية في مكافحته.

المطلب الأول : تقييم دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم

بناء على الإشارات المتعلقة بتوجه التضخم التي أصبحت تحدد وتتابع بصفة صارمة، يسهر بنك الجزائر على تقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المدى القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض، وذلك بتعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدية والعودة إلى الهدف خلال فترة معقولة<sup>1</sup> يوضح الجدول فيما يلي تطور معدلات التضخم خلال الفترة محل الدراسة  
الجدول رقم(4): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000.2016

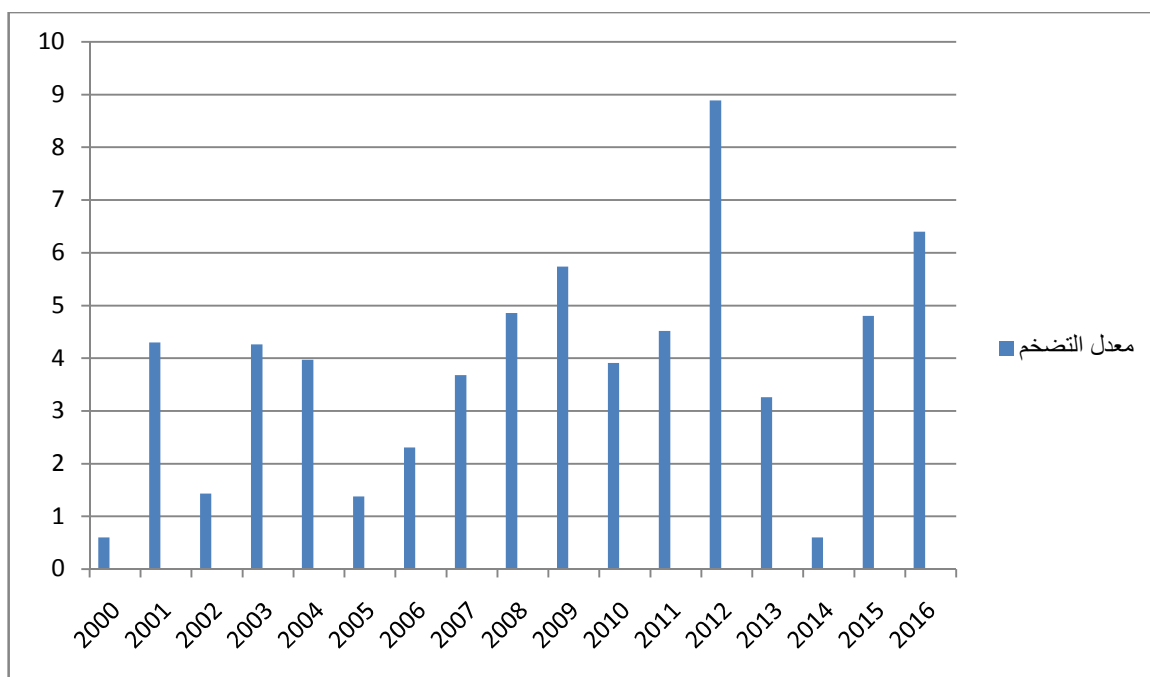
الوحدة:نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0.6	4.3	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل التضخم	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	0.6	4.8	6.4	

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2014. سنة 2016

<sup>1</sup> فضيل رايس، (تحولات السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2009)، مجلة الباحث

الشكل رقم (13) : تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016



المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول

سجل التضخم معدلات منخفضة سنة 2000 أين بلغ 0.6 ثم انتقل إلى الارتفاع سنة 2001 حيث بلغ 4.1 ويعود ذلك إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001.2004) وقد سجل سنة 2002 و 2003 معدلات 4.26 و 3.97 على التوالي ثم سجل بعد ذلك معدلات منخفضة نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة وذلك في الفترة 2005 إلى 2007 حيث بلغ 1.38 و 2.31 و 3.68 على التوالي ويعود هذا الانخفاض إلى التطبيق الصارم للسياسة النقدية ثم عاد إلى الارتفاع سنة 2008 و 2009 حيث سجل 4.86 و 5.74 على التوالي ويعد معدل التضخم سنة 2009 من أعلى المعدلات التي سجلت في السنوات العشر الأولى ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم المستورد خاصة في الدول الناشئة لارتفاع اسعار المواد الأساسية والمنتجات الطاقوية في انحاء العالم وقد أدى تدخل الدولة فيما يخص تنظيم و تدعيم الأسعار إلى انخفاض معدل التضخم سنة 2010 حيث بلغ 3.91 وفي سنة 2011 سجل نسبة 4.52 ثم ارتفع بعد ذلك ارتفاعا بلغ 8.89 سنة 2012 وهي أعلى نسبة سجلت في الفترة محل الدراسة ويعود ذلك إضافة إلى التضخم المستورد إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و الاستيراد غير أن احتواء الحكومة لهذا التضخم قد حول هذا الارتفاع إلى انخفاض حيث بلغ سنة 2014 معدل 0.6 ثم عاد بعد ذلك إلى الارتفاع من جديد سنتي 2015 و 2016 حيث سجل على التوالي 4.8 و 6.4.

### المطلب الثاني : أنواع التضخم في الجزائر

تنتشر ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري ما جعلها تشكل حيزا كبيرا من مجمل المشاكل التي تعاني منها الدولة وهذا ما جعلها مصدر اهتمام ودراسة وتحليل للحد منها وتتنوع هذه الظاهرة في الجزائر إلى:<sup>1</sup>

#### 1. التضخم الناتج عن وضعية التخلف.

إن معظم اقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لاسيما ظاهرة التضخم و هذا راجع إلى الأزمات و الاختلالات البنوية في اقتصادها ، خاصة و أن الجزائر تحاول جاهدة إلى الخروج من دائرة التخلف منذ مرحلة جديدة مع التسعينات بإعادة برنامج النظام الاقتصادي فقد تبين النظام الرأسمالي لتدع بذلك كل شيء أمام الأمر الواقع أي مواجهة قوى السوق من طلب و عرض، و هذا أملا في تحقيق نوع من التقدم و الازدهار.

#### 2. التضخم الانتقالي

يعرف التضخم الانتقالي على أنه يحدث في اطار ميكانيزم لإعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض و الطلب الذي يظهر على المستوى الوطني ، لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية مع بداية التسعينات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق بالطبع الذي له ايجابيات و سلبيات ، حيث في الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع ، بحيث أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع و الخدمات، و مس هذا الارتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه ، و هذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص في السلع و الخدمات مع زيادة الطلب عليها.

#### 3. التضخم المستورد

لهذا النوع من التضخم إذا كان ناتجا عن ضغوط تضخمية داخلية للبلاد ، و هذا ما يعرف باسم التضخم بالطلب ، حيث يعني عن طريق الدخول الموزعة بعد عملية التصدير ، أو أنه ناتج عن ضغوط تضخمية خارجية مكونة تضخما بالتكاليف ، حيث أن أسعار السلع المستوردة تكون مرتفعة و تنعكس محليا على بيعها في السوق المحلية ، خاصة و أن التجارة الخارجية تعرف حركة دورية بالجزائر لاسيما بعد تحريرها و تشجيع الخواص على المبادلات التجارية ، لكن الواقع أثبت أن أغلب صادراتها هي محروقات و التي تعتمد الدولة عليها في إيرادات الميزانية و كذا ميزان المدفوعات في حين أنها تفتقر للصادرات خارج مجال المحروقات التي حاولت و لا تزال تحاول إيجاد منفذ لها

<sup>1</sup> بن عربة بوعلام ، التضخم في التربية الاقتصادية، حالة الاقتصاد الجزائري، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ، قسم علوم التسيير، 2009، ص57.

إن خضوع الاقتصاد الجزائري لأسعار النفط و إدماجه في الاقتصاد العالمي من خلال وارداته وصادراته كلاهما يثيران حساسيات و توترات تعكس سلبا على سائر الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى العولمة التي تتادي بفتح الأسواق و إلغاء القيود الإدارية و الجمركية على السلع المستوردة حاملة معها أخطار مهددة لاقتصاديات الدول الضعيفة مثل الجزائر .

و ما يمكن قوله عن التضخم المستورد هو أنه موجود ما دام هناك تبادل تجاري دولي من جهة و قطبي للعالم المتقدم و العالم المتخلف من جهة أخرى.

### المطلب الثالث : آثار التضخم على المجتمع الجزائري

تتفاوت درجة خطورة آثار التضخم على السلم الاجتماعي لأي دولة باختلاف اقتصاد هذه الأخيرة.

إن حدة ودرجة خطورة الآثار التي تهدد السلم الاجتماعي جراء التضخم تختلف باختلاف طبيعة وخاصية كل اقتصاد، وبطبيعة النظام والثقافة الاجتماعية السائدة فيه، وبنمط التسيير والنظام السياسي المعتمد لمواجهة الاختلالات حسب كل بلد . أما بالنسبة للجزائر فإن من أهم هذه الآثار التي يمكن أن نسجلها ، هو ذلك التآكل الذي حدث في مستوى معيشة الطبقة المتوسطة، والتي تدرجت بسرعة إلى طبقة ذوي الدخل المحدودة وغير القادرة على مسايرة الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار .

وفيما يلي سنتعرض إلى أهم الآثار التي تنعكس على المجتمع الجزائري:

#### - التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخل ما بين فئات المجتمع

إن من الإشكاليات الرئيسية في الجزائر، والتي غالبا ما تظهر في شكل اضطرابات عمالية، هي عملية تحديد الأجر الذي لم يحسم أمره بعد وفق دراسة رغم المراحل التي مر بها، إذ نرى أنه من الضروري محاولة إيجاد قاعدة عامة وشاملة وعادلة لتحديد هذا الأجر، في وقت يتسم بالانفتاح على العالم الخارجي و بروز العولمة كمحدد رئيسي لا مفر منه من الاتجاهات المستقبلية للاقتصاديات العالمية.

ويمكننا إدراك الظلم الاجتماعي النسبي الذي يمكن أن يلحقه التضخم بأصحاب الدخل الثابتة بما فيهم أيضا أرباب المعاشات وحملة السندات، وغيرهم ممن تختلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار وهي الفئة التي تمثل السواد الأعظم من المجتمع الجزائري ، على حين يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة، حيث نجد أن مستوى معيشة الكثير من الجزائريين قد تدهور، واتجه نصيب الإنفاق على المواد الغذائية من ميزانية العائلة

للتزايد بالنسبة لأصحاب الدخل الثابتة . كما أن مدخرات الأفراد المودعة لدى البنوك والحسابات البريدية الجارية فقدت الكثير من قيمتها جراء انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع.<sup>1</sup>

## 2. ظهور بشكل واضح فرق تمايزي بين طبقات المجتمع الجزائري

إن الارتفاعات المستمرة والمتزايدة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفرد المجتمع، ويترتب على ذلك استفادة أصحاب المشاريع والمستثمرين، فيما يتضرر أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب الأجور و الرواتب.

ونظرا إلى أن الشريحة ذات الدخل الثابتة هي الأوسع والأكبر في الجزائر، فإن مستويات العيش في البلد أصبحت تدعو للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، حيث أصبح الحديث يدور في السنوات الأخيرة حول نوع من التمايز الاجتماعي، حيث أصبح الحديث يدور في السنوات الأخيرة حول نوع من التمايز الاجتماعي ولدته الضغوط التضخمية بين مختلف الشرائح للطبقة الواحدة.

هذه الحالة أدت ببعض الكفاءات البشرية لممارسة نشاطات إضافية للمحافظة على قوتهم الشرائية من خلال:

- البحث عن وظيفة ثانية، عمل الزوجة.
- تقديم ساعات إضافية في التدريس بالنسبة للأساتذة.
- هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج.
- إتقشي ظواهر البيروقراطية والرشوة في الإدارات.
- اتساع نمط الاستهلاك التفاخري.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر، أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2000، ص. 60 .

<sup>2</sup> سعيد هتهات، دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، ص254.

### خلاصة الفصل الثالث

من خلال ماسبق في دراستنا لتقييم دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر توصلنا إلى أن الجزائر وبالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها في التعامل مع ظاهرة التضخم بالرغم من استقلالية السياسة النقدية من 1990 إلا أنها تحاول الحد من هذه الظاهرة قدر الإمكان وذلك من خلال عدة أدوات تتناسب مع طبيعة وخاصة الاقتصاد الوطني.

وتعمل الجزائر جاهدة في إطار السياسة النقدية التوصل إلى معدل التضخم المستهدف كل سنة منذ 2000 حيث يتحقق هذا المعدل باحتواء الدولة للمعدلات العالية للتضخم و الحد من أسبابه و أنواعه في الجزائر.

خاتمة



تمثل السياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود و التحكم فيه لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة و أهداف السياسة النقدية بصفة خاصة و التي تتمحور حول أهداف أولية يعمل البنك المركزي من خلال متغيراتها التأثير على الأهداف الوسيطة والتي تتمثل هي الأخرى في المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات و المرتبطة بشكل ثابت ومقدر من الأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية.

وبغية استهداف ظاهرة التضخم والحد من آثارها على الاقتصاد والمجتمع يعمل البنك المركزي على توجيه جميع أدوات السياسة النقدية نحو هذه الظاهرة واستخدامها بشكل يجعل مستوى التضخم متماشيا مع الهدف. وقد عمل بنك الجزائر على استهداف هذه الظاهرة منذ سنة 2000 والحد من خطورتها على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال بناء وضعية نقدية يمكن فيها التحكم في عرض النقود قدر الإمكان وبشكل يسمح بالتعامل الجيد والسليم مع ظاهرة التضخم وذلك بالاستناد على أدوات السياسة النقدية التي يمكن تطبيقها في الجزائر والتي تتناسب مع اقتصادها

### نتائج اختبار الفرضيات

قمنا في بداية الدراسة بطرح مجموعة من الفرضيات يمكن إجمالها فيما يلي :

- بالنسبة للفرضية الأولى والمتعلقة بوسائل مكافحة ظاهرة التضخم عن طريق السياسة النقدية والسياسة المالية و وسائل مختلفة فهي محققة حيث تتبع السياسة النقدية مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة وكذلك السياسة المالية التي تكافح ظاهرة التضخم إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص عن طريق إنقاص الإنفاق الحكومي أو مزج كلا العنصرين ، أما الوسائل الأخرى فهي تندرج تحت الإطار الإسلامي وسياسة سعر الصرف.
- بالنسبة للفرضية الثانية والمتعلقة بأدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر فهي محققة حيث تستخدم الدولة معدل الاحتياطي الإيجابي كأداة مناسبة وفعالة في الاقتصاد النقدي الوطني وأدوات أخرى كذلك مثل عمليات الأمانة .
- بالنسبة للفرضية الثالثة والمتعلقة بأهداف السياسة النقدية الجزائرية في إطار مكافحة التضخم فهي محققة حيث تحاول السياسة الموازنة قدر الامكان بين معدل التضخم والعرض النقدي للوصول إلى معدل التضخم المستهدف.

### نتائج الدراسة

- من خلال الدراسة تمكنا من التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها
- تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الإقتصادية، بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
  - تتكون أدوات السياسة النقدية من أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، يكمن الفرق بينها في طريقة تأثيرهما، حيث أن الأدوات الغير مباشرة هي التي تعمل من خلال السوق النقدية
  - يعتبر التضخم ظاهرة قيد الدراسة و الاهتمام وذلك بالنسبة للسياسة النقدية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة.

### اقتراحات وتوصيات

- مواصلة العمل على تعزيز إستقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسته النقدية بصورة فعّلية.
- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة بالأخص أداة معدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة والتنويع في إستخدام أدوات السياسة النقدية خاصة من خلال تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر .

قائمة المصادر

والمراجع

### المراجع

أ. الكتب:

1. أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة و فاعلية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى أغسطس 2013.
2. أنس البكري، وليد الصافي، النقود و البنوك، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان 2012م.
3. توماس ماير وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2002.
4. جلال جويده القصاص، النقود و البنوك و التجارة الخارجية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2010م.
5. جمال بن دعاس ، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006م.
6. حسين بني هاني ، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الكندي للنشر و التوزيع، الأردن ، 2002م.
7. زكريا الدوري ، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
8. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2010م.
9. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريام، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.
10. سنوسي علي ، محاضرات في النقود و السياسة النقدية، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015م.
11. صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر، 2005م.
12. صبحي تادرس قريضة، النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت.
13. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012.
14. علي كنعان ، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012م.
15. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر و التوزيع، الاسكندرية ، مصر، 1997.
16. فائزة لعراف، نظرية نقدية و أسواق رأس المال و المصارف، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2016.

17. لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتب حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
  18. مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي "النظرية و السياسة"، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999م.
  19. محسن أحمد الخضيرى، البنوك المركزية فاعلية الإشراف على البنوك في عالم متغير، اترك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016.
  20. محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى ، صنعاء، 2002م.
  21. محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
  22. محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية الطبعة الأولى، 2013.
  23. مفيد عبد اللاوي ، محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، 2007.
  24. نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، إربد الأردن، 2015،
  25. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2010.
- ب. أطروحة الدكتوراه**
1. بلعائش ميادة، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014.2015م.
  2. بن سمينة دلال ، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013، 2012.
  3. بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.2016.

4. حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك وأسواق المال، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015.2016م.
5. درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005.2006.
6. صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع النقود والمالية، 2002.2003.
7. عبد الرزاق نذير، السياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي كأداة لمعالجة التقلبات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.2016م.
8. فوزية خلوط ، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014،2013.
9. لحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014،2013.
10. محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015.2016م.
11. مناصرية خولة ، أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016،2015.
12. منيرة النوري، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2016، 2017.1م.

13. وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 ، 2015.2016م.

### ج. رسالة الماجستير

1. اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3. ، 2010.2011م.
2. بناني فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، 2008.2009م.
3. ماجدة مدوخ ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002-2003.

4. وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.2016م.

### د. المجالات:

بن نافلة نصيرة ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة جيلالي الياس ، سيدي بلعباس، الجزائر ، 2016.

### هـ. المداخلات

1. عمر شريف، السياسات الاقتصادية و أدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي مداخلة علمية، جامعة باتنة.
2. محاضرات في الاقتصاد النقدي و أسواق رؤوس الأموال، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية مالية و محاسبة و علوم اقتصادية و تجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2016.2017م.
3. أسماء هادي نعمة، السياسة النقدية، مداخلة اقتصادية ضمن موضوع السياسة النقدية.